ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الحكومة الإسرائيلية السادسة والثلاثون

اتجاهات استراتيجية لحكومة غير مستقرة

www.ecsstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

الحكومة الإسرائيلية السادسة والثلاثون

اتجاهات استراتيجية لحكومة غير مستقرة

إشراف وتحرير
اللواء محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام
وعضو الهيئة الاستشارية

فريق العمل
شادي محسن
هبة شكري

إخراج فني
أحـمد حســني

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

المقدمة

شهدت إسرائيل يوم 13 يونيو 2021 تطورا مهما على المستوى الداخلي، تمثلت أهم جوانبه في انتهاء حقبة نتانياهو الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية مدة 12 عاما متواصلة، بل أصبح أكثر رؤساء وزراء الإسرائيليين في تاريخ إسرائيل الذين تولوا هذا المنصب.

وقد نجح الائتلاف الجديد في أن يحصل على ثقة الكنيست بواقع 60 عضو مؤيد مقابل 59 مما كان إعلانا ببدء حقبة سياسية جديدة من حيث الشكل ولكنها مختلفة من حيث المضمون والموضوع حيث أن رئيس الوزراء الجديد وهو نفتالي بينيت لا يملك سوى 7 مقاعد في الكنيست (حزب يمينا) بينما الحزب الأكثر مقاعد في الائتلاف الحالي وهو ييش عتيد حصل على 17 مقعدا وحصل رئيسه على وزارة الخارجية ورئيس الوزراء القادم بعد عامين.

لم يقتصر الامر على هذا الشكل الجديد والفريد من توزيع المناصب المرتبط بعدد المقاعد ولكن الأمر الأكثر دهشة تمثل في التركيبة الحكومية التي لم يجمعها سوى التخلص من نتانياهو خاصة من الأحزاب المتطرفة والوسط بينما هناك عضوا في الحكومة من الحركة الإسلامية.

ECSS
لمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تشكيل الحكومة

أولا: تتألف الحكومة الـ 36 الإسرائيلية من ائتلاف يضم ثمانية أحزاب، وهي:

1. **حزب «هناك مستقبل»/ ييش عتيد،** زعيمه يائير لابيد، 17 مقعدا، التيار الوسط، اليميني في المسائل الأمنية والسياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، اليساري في المسائل الاقتصادية والاجتماعية.
2. **حزب إلى اليمين/ يمينا،** زعيمه نفتالي بينيت، 7 مقاعد، التيار اليميني القومي المتطرف.
3. **حزب أزرق أبيض/ كاحول لافان،** زعيمه بيني جانتس، 8 مقاعد، التيار الوسط اليميني.
4. **حزب إسرائيل بيتنا/ يسرائيل بيتنو،** زعيمه أفيجدور ليبرمان، 7 مقاعد، التيار اليميني القومي.
5. **حزب أمل جديد/ تكفا حدشا،** زعيمه جدعون ساعار، المنشق عن حزب الليكود، 6 مقاعد، التيار الوسط اليميني.
6. **حزب ميرتس،** زعيمه نيتسان هوروفيتس، 6 مقاعد، التيار اليساري.
7. **حزب العمل/ عافودا،** زعيمته ميراف ميخائيلي، 7 مقاعد، التيار الوسط اليميني.
8. **القائمة الموحدة العربية،** زعيمه منصور عباس، 4 مقاعد، تيار اليمين الإسلامي المحافظ.

* على الرغم من مجموع المقاعد يصبح 62 مقعدا، إلا أن الائتلاف يضم 57 نائبا فقط.

ثانيا: تشكيل الحكومة الإسرائيلية فجاء كالتالي:

1. **رئيس الوزراء لأول عامين:** نفتالي بينيت.
2. **رئيس الوزراء ووزير الخارجية المناوب:** يائير لابيد
3. **وزير المالية:** أفيجدور ليبرمان
4. **وزيرة الداخلية:** إيليت شاكيد
5. **وزير الدفاع:** بيني جانتس
6. **وزير العدل:** جدعون ساعر
7. **وزير الإعمار والإسكان:** زئيف ألكين

8. **وزيرة التربية والتعليم:** يفعات شاشا بيتون
9. **وزيرة النقل:** ميراف ميخائيلي
10. **وزير الأمن الداخلي:** عومر بارليف
11. **وزير الصحة:** نيتسان هورويتز
12. **وزيرة حماية البيئة:** تمار زاندبرج
13. **وزير التعاون الإقليمي:** عيساوي فريج
14. **وزير الأديان:** ماتان كاهانا
15. **وزيرة الرفاه الاجتماعية:** ميراف كوهين
16. **وزير الثقافة:** حيلي تروبر
17. **وزير الاتصالات:** يوعاز هندل
18. **وزيرة الطاقة:** كارين الحرر
19. **وزير الصناعة والتجارة:** مائير كاهان
20. **وزير الأديان:** متان كاهانا

الزعماء البارزين في الحكومة

1 نفتالي بينيت

ينتسب نفتالي بينيت إلى تيار الصهيونية الدينية، وهو تيار يميني قومي متطرف، يشجع على الاستيطان في الضفة الغربية.

كانت بدايات بينيت مع حزب الليكود الذي انضم إليه العام 2006، وشغل العام 2007 منصب رئيس حملة نتنياهو لانتخابات الليكود الداخلية. وعارض بينيت تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ 1967، وفي العام 2010 شغل منصب المدير العام لـ "مجلس مستوطنات يهودا والسامرة" (الضفة الغربية). وفي العام 2012 انتخب رئيساً لـ "البيت اليهودي"، حزب الصهيونية الدينية. وخلال الأزمة السياسية الإسرائيلية الأخيرة المستمرة منذ أكثر من عامين، استقال وزميلته أييلت شاكيد من حزب "البيت اليهودي"، وأقاما حزب "اليمين الجديد"، ثم حزب "يمينا" الحالي. واعتبر تأسيس حزب جديد قبل أي شيء بمثابة اعتراف من جانبهما بالانفصال الناعم عن اليمين الذي يتبناه نتانياهو ومعسكره.

يتبنى بينيت تصورا مختلفا عن اليمين في إسرائيل، إذ يجمع تصوره بين اليمين القومي واليمين الديني، ليشكل به صهيونية دينية جديدة مختلفة عن الصهيونية الدينية الكلاسيكية المعروفة في إسرائيل والذي بات يتزعمها المتطرف "بتسلئيل سموتريتش". أهم اختلافات الصهيونية الجديدة التي يتبناها أنها إصلاحية منفتحة على جميع اليهود، فسبق لبينيت في إحدى المقابلات التي أدلى بها عام 2017، أن قال إن ما يقف في صلب تطلعاته هو تحويل الحزب الذي يقف على رأسه إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية تكون أكثر صهيونية، وبوسعها أن تكون سقفاً للجميع. وردّاً على سؤال عما يختلف هذا الحزب الذي يسعى إليه عن حزب الليكود؟ قال بينيت إن الليكود لا ينفك يرفع لواء الأمن وفقط الأمن. وفي حال الالتزام بهذا اللواء وحسب، ستصل إسرائيل حتماً إلى أماكن ليست جيدة وغير مُحبّذة من طرفه، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون في مكان آخر على الإطلاق. وستمسي قوة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير، وهذا

الأمر سيشّع على كل شيء. وتعكس أقوال بينيت هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقاً لصورة الصهيونية الحالية كخليط من النزعتين القومية والدينية.

طالما كان يؤمن بينيت بالحوار مع العلمانيين، ليجنبهم الدخول في تيارات يسارية تؤمن بمنح الفلسطينيين دولة مستقلة، كذلك ليرسخ فيهم روحا قومية تجاه دولة إسرائيل. حينها أسس مع "آييلت شاكيد" (الشخص الثاني في تكتل يمينا) في 2010 حركة "إسرائيل بلادي" بهدف تعبئة الرأي العام باتجاه الأهداف الصهيونية الدينية القومية.

كان بينيت صديقا مقربا من نتانياهو منذ عام 2005، فكان قائدا لحملة الانتخابات التمهيدية لبنيامين نتانياهو داخل حزب الليكود في أغسطس 2007. حتى ساءت بينهما العلاقات في 2008 بسبب سارة زوجة بنيامين نتانياهو.

كان أول اتفاق شفهي بين بينيت ويائير لابيد في 2012، كان مضمونه ألا يوافق طرف على الانضمام لحكومة نتانياهو دون الآخر. وهو ما شكّل صدمة لدى نتانياهو إذ عرض على بينيت أن يدخل في ائتلاف مع الأحزاب الأرثوذكسية (الحريديم) وهو ما لاقى رفضا لدى بينيت. وفشلت حينها جهود نتانياهو لكسر الاتفاق الشفهي بين بينيت ولابيد، وانضم كلاهما في حكومة نتانياهو في الأخير.

ينتهج بينيت سياسة شعبوية تمتثل لاتجاهات الرأي العام الإسرائيلي، فبعد استئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين في يوليو 2013، طالب بينيت بتمرير قانون أساسي يتطلب إجراء استفتاء قبل أي تسليم أراضي إسرائيلية بعد اتفاق سياسي أو خطة سياسية أحادية الجانب. وفي 12 مارس 2014 صادق الكنيست على قانون أساس ينص على عمل استفتاء شعبي على أي اتفاق سياسي من شأنه أن يتنازل عن دولة إسرائيل والأراضي الواقعة تحت سيادتها أو كجزء من الموافقة على حكومة.

تتضمن أيديولوجية نفتالي بينيت مجموعة من النقاط الرئيسية، وهي:

1. يتبنى بينيت أيديولوجية يمينية واضحة ويدعم حق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل الكبرى.
2. يدعم بناء المستوطنات والردود العسكرية الحازمة في مواجهة المقاومة الفلسطينية.
3. يعارض إقامة دولة فلسطينية ويعتبرها كارثة على إسرائيل.
4. قومي متدين ويدافع عن الدولة. أي يدعم مفهوم طابع دولة إسرائيل عن طريق الجمع بين النهج من يهودية وديمقراطية الدولة ودولة للشعب اليهودي.
5. أيد القانون الأساسي: قانون القومية اليهودية.
6. يؤيد المساواة في الحقوق المدنية كامل لجميع المواطنين الإسرائيليين، ويعمل على دمج العرب في المجتمع.
7. يرفض تدخل الجيش الإسرائيلي في مسألة تهجير الإسرائيليين أو الفلسطينيين من منازلهم في الضفة الغربية.

موقفه تجاه الفلسطينيين:

في 2019، أمر بمصادرة رواتب دفعتها السلطة الفلسطينية لثمانية مقاومين من عرب إسرائيل، كما أمر بمصادرة نشاطهم الاقتصادي وضمهم على القائمة السوداء.

أثناء عملية الجرف الصامد، كان بينيت أول عضو في مجلس الوزراء السياسي والأمني يطالب بمعالجة الأنفاق الهجومية لحماس، بل واقترح خطة عملية لإكمال الهدف، وهي خطة تم تبنيها لاحقًا من قبل مجلس الوزراء والحكومة وتم تنفيذها كجزء من التحرك البري للجيش الإسرائيلي.

خلال العملية، نزل بينيت إلى المنطقة بشكل متكرر لمتابعة الوضع القتالي والاستماع إلى سكان قطاع غزة.

في 2019 عندما كان وزيرا للدفاع، دافع عن خطة تهويد الخليل عبر إقامة أحياء يهودية في محيط البلدية.

كما رفض صفقة القرن كونها تشمل حق إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وقال بينيت حينها: "على إسرائيل ألا ترضى بسيادة جزئية، بل تأخذ كل شيء وعلى الفور". كان حينها مدافعا قويا لفكرة ضم غور الأردن، وإعلان السيادة على أراضي المستوطنات في الضفة الغربية.

كما كان يصدر قرارات للجيش الإسرائيلي بعدم الموافقة على دخول النشطاء اليساريين الإسرائيليين للضفة الغربية؛ لأنهم يرفعون شعارات تؤمن بحل الدولتين.

موقفه تجاه إيران:

طيلة حرب لبنان (من يوليو حتى أغسطس 2006) كان بينيت مدافعا قويا للحرب الإسرائيلية على حزب الله اللبناني الذي اعتبره ذراع إيران الطولى في المنطقة.

خلال فترة ولايته كوزير للدفاع واصل الجيش الإسرائيلي مهاجمة البنية التحتية لإيران وحزب الله في سوريا، وشحنات الاسلحة الايرانية ومخزونات الصواريخ، وتركت لهجمات أضرارا بالغة في البنية التحتية العسكرية ومخازن الأسلحة المدمرة وقتلت العشرات من الجنود الإيرانيين وعناصر الميليشيات الشيعية الموالية لإيران.

يحمل قلقا بالغا تجاه صياغة اتفاق نووي شامل يضمن مصالح إسرائيل، ويحيد التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. ويتبنى موقفا يميل إلى انتهاج سلوك منفرد تجاه بعض القضايا مثل التعامل مع التهديدات الإيرانية.

البرنامج الاقتصادي:

يسمى نفتالي برنامج الانتخابي في المجال الاقتصادي "سنغافورة"؛ ويرجع ذلك إلى حجم التشابه الذي يراه زعيم حزب يمينا بين إسرائيل وسنغافورة في كثير من المجالات، مثل الانفاق العسكري، ومتوسط دخل الفرد، وحجم الدين العام، ومع ذلك تتفوق سنغافورة على إسرائيل في كثير من السياسات وأهمها سياسة الضرائب المتبعة، واستغلال الموقع الجغرافي خاصة في إدارة الموانئ البحرية.

يذكر بينيت أن برنامجه الاقتصادي سيشكل صدمة كهربائية لإسرائيل. تستند مبادئ الخطة على التخفيضات الضريبية الهائلة، وتخفيض حجم القطاع العام لحساب القطاع الخاص، وفتح الحواجز البيروقراطية والتنظيمية التي تعرقل سير المشروعات، خلق مئات الآلاف من الوظائف ذات الأجور المرتفعة ومستوى معيشة مرتفع يمكن أن يؤدي ذلك إلى موجة كبيرة من الهجرة إلى إسرائيل.

سنخفض ضريبة الدخل بمقدار 15 نقطة مئوية لكل شريحة ضريبية. وهو ما سيسمح لأن يكون هناك الكثير من الأموال المدخرة للعائلات العاملة في نهاية كل شهر. ستكون المنظومة بالشكل التالي:

1. سينخفض المستوى الأعلى للضريبة بنسبة 50٪ إلى 35٪
2. سيتم تخفيض شريحة الضريبة البالغة 35٪ إلى 20٪

سنخفض ضريبة الشركات من 23٪ إلى 15٪. ستشجع هذه الخطوة على إنشاء عشرات الآلاف من الشركات الجديدة، وتوسيع الأعمال التجارية القائمة. بدلاً من ذهاب الأموال إلى المزيد من الضرائب، سيتم استثمارها في المزيد من خلق فرص العمل.

سنخوض حربًا مريرة ضد الاقتصاد غير الرسمي - في ظل نظام الضرائب المنخفضة سوف ندفع الثمن ليكون مواطنًا ملتزمًا بالقانون.

ستولد هذه الإجراءات طلبًا سريعًا على أربعمائة ألف وظيفة جيدة وسيؤدي الطلب على العمال إلى رفع مستويات الدخل.

2 يائير لابيد

يائير لابيد هو زعيم المعارضة الإسرائيلي (سابقا) ومؤسس حزب "ييش عتيد: هناك مستقبل" في 2012، ترشح الحزب لأول مرة في انتخابات الكنيست 19 (2013) وحصل على 19 مقعدا بعد تبنيه خطابا يساريا معتدلا، إلى أن تراجعت شعبيته السياسية تدريجيا حتى وصلت لـ 11 مقعدا.

ترشح الحزب كجزء من تكتل معارضة يسمى القائمة المشتركة، مع أحزاب "أزرق-أبيض"، "المرونة لإسرائيل" و "تيليم". بقيادة بني جانتس. ولكن بسبب انضمام بيني جانتس وجابي أشكنازي إلى حكومة نتانياهو في إبريل 2020، تفككت القائمة المشتركة وأصبح يائير لابيد هو زعيم المعارضة تحت مسمى حزبه القديم "هناك مستقبل".

يتضمن البرنامج الانتخابي ليائير لابيد وحزبه هناك مستقبل (المحسوب على الوسط اليسار): (1) الاهتمام بأحوال الطبقة المتوسطة. (2) الاهتمام بالتعليم العلماني. (3) الحرب على الفساد. (4) إصلاح منظومة التجنيد للجيش الإسرائيلي إما إلزام الحريديم أو استبدال الخدمة العسكرية بالخدمة المدنية. (5) تعظيم نسبة العاملين بين الحريديم والعرب. (6) شملت خطته السياسية إخلاء المستوطنات الصغيرة التي ضمت لاحقا إلى مستوطنات أرئيل وجوش إيمونيم وجوش عتسيون كجزء من ترتيب حل الدولتين.

تقلد يائير لابيد منصب وزير المالية في حكومة نتانياهو (2013-2015) بعد رفعه شعاره الانتخابي في 2012 "أين المال؟" تلميحا منه إلى محاربة الفساد وإعادة توزيع المخصصات بشكل يضمن العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل والوظائف. أثناء عمله أنشأ مجلسا

استشاريا يتكون من خمسة خبراء اقتصاديين من الأوساط الاكاديمية وقطاع الأعمال، وخرجت توصيات المجلس برفع ضرائب القيمة المضافة من 17% إلى 18%، وتخفيض أو إلغاء مخصصات المدارس الدينية، وزيادة الضرائب على الأرباح والشركات.

احتل لابيد في ديسمبر 2013 المرتبة 31 ضمن أفضل 100 شخصية مفكرة في العالم ومؤثرة في السياسة الخارجية؛ بسبب تحديه للتيار الحريدي المتطرف في إسرائيل، وهو ما يستدل عليه في التالي: (1) هدد بحل الحكومة في حال لم يتم تطبيق العقوبات الجنائية على الطلاب الدينيين. (2) تخفيض مخصصات الحريديم إلى 40% وفي بعض الأحيان إلغاء المخصصات تماما. (3) دمج الحريديم في الجيش وسوق العمل.

تتضمن أيديولوجية حزب يائير لابيد التالي:

1. يؤيد الحزب حل الدولتين في "ترتيب إقليمي" تبقى فيه الكتل الاستيطانية الكبيرة (آرييل، غوش عتصيون، معاليه أدوميم) تحت السيادة الإسرائيلية.

2. نزع سلاح حماس، والتفاوض على فكرة دمجه في المسار السياسي الفلسطيني، فرض القوة على حماس ورفض حسابات الردع بين الجيش الإسرائيلي وحماس.

3. وقف كامل لظاهرة التحريض ضد إسرائيل خاصة في مناهج التعليم العربية والفلسطينية.

4. معارضة حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل مع التفاوض على فكرة عودتهم للكيان الفلسطيني المستقبلي.

5. فرض السيادة الإسرائيلية على القدس الكاملة.

6. من الناحية الاقتصادية، يدعم الحزب سياسات دولة الرفاهية جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد الحر وتحسين حالة الطبقة الوسطى والتي ستشمل مقارنة مزايا الإعاقة بالحد الأدنى للأجور. لحل أزمة الإسكان في إسرائيل، يدعم الحزب قانون صفر ضريبة القيمة المضافة لمشتري المنازل لأول مرة، وبناء 5000 شقة سكنية للطلاب، وتنفيذ قانون الإسكان العام الذي يسمح ببيع شقق الإسكان العام للمستأجرين.

7. في مجال الصحة، يقول الحزب أنه سيُسن قانون استقرار النظام الصحي يخصص 10 مليارات شيكل، ويزيد ميزانية النظام الصحي بمقدار 1.5 مليار شيكل سنويًا ويزيد عدد طلاب الطب في إسرائيل.

8. هناك مستقبل هو حزب علماني يدعو إلى فصل الدين عن الدولة وحرية الدين. كما يدعم حقوق المثليين، وتبني قانون أحوال شخصية ليبرالي.

3 بيني جانتس

في 2009، تولّى غانتس منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامة في جيش الدفاع تلبية لطلب وزير الدفاع وأدى منصبه هذا حتى تشرين الثاني نوفمبر 2010 ,وخلال هذه الفترة، قام الجنرال غانتس بتطبيق خطة "تيفين" المتعددة السنوات بالإضافة إلى قيادة خطط أخرى في مجالات قوات الاحتياط والطاقة البشرية وميزانية جيش الدفاع وغيرها من المجالات.

أعلن في ديسمبر 2018 عن تأسيس حزب جديد سيترأسه ويخوض انتخابات الكنيست الحادية والعشرين - "الصمود لإسرائيل

تتشكل أيديولوجيته في النقاط التالية:

1. في يناير 2019، قال إنه ضد قانون القومية اليهودية وإنه سيعمل على تغيير القانون. ولكن من المرجح أن جانتس لن يشجع تغيير القانون بل إدخال بعض التعديلات البسيطة على بنود القانون.

2. ينتسب جانتس للتيار الوسط اليميني، كونه يحمل تحفظات على فكرة إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مستقلة في كامل الضفة الغربية وتكون عاصمتها القدس الشرقية. في حين أنه يشجع فكرة ضم غور الأردن، والقدس الموحدة، والمستوطنات الكبرى للسيادة الإسرائيلية.

3. دمج العرب والحريديم في المجتمع الإسرائيلي، بناء على أسس "وثيقة الاستقلال".

4. الحفاظ على إسرائيل دولة يهودية ديموقراطية.

5. تجديد الخطاب اليهودي القائم على النهج الإصلاحي والتنويري. إذ يتبنى يهودية "بيت هليل" الإصلاحية، ورفض يهودية "بيت شماي" الراديكالية.

6. تشجيع الهجرة لإسرائيل، وبالأخص يهود الفلاشا.

أما برنامجه الانتخابي، فيمكن عرضه في النقاط التالية:

1. تعزيز مبدأ المرونة المجتمعية والسياسية في إسرائيل لمكافحة الأزمات والكوارث بشكل طبيعي.
2. تدشين مشاريع اقتصادية مشتركة مع السلطة الفلسطينية.
3. تعزيز السيادة الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية لتسهيل حياة المستوطنين ومعيشتهم.
4. الوصول إلى اتفاق إقليمي
5. تعزيز مبدأ فصل السلطات.
6. دعم اللامركزية.
7. صياغة خطة وطنية "خطة القرن" "إسرائيل 2048"، من أجل تحويل النقب والجليل إلى مراكز صناعية متطورة، وإقامة مشاريع وطنية في مجال الطاقة.
8. إعادة النظر في قانون التجنيد، والعمل على صياغة نظام تعبئة مختلف. تفعيل نظام الخدمة المدنية.

4 أفيجدور ليبرمان

زعيم حزب يسرائيل بيتينو، المنتسب للتيار اليمين القومي العلماني المؤمن بفصل الدين عن الدولة. تأسس حزب "يسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان في عام 1999. منذ البداية، دعا الحزب إلى وجهة نظر صهيونية ليبرالية في ضوء تعاليم بنيامين زئيف هرتزل وزئيف جابوتنسكي.

تقلد ليبرمان العديد من المناصب الحكومية، كان أبرزها وزارة الدفاع، يتبنى موقف راديكالي في نظرية الأمن مؤداها أنه يجب أن يكون الأمن القومي على رأس قائمة الأولويات، على أساس أن وجود الدولة ذاته، وسلامتها، وأمن مواطنيها، مهدد فعلاً من قبل أعدائها. دولة إسرائيل قوة إقليمية. من أجل أن يخشى أعداؤها تحديها، يجب اعتماد عقيدة جديدة، تقوم على منع التهديدات التي لم يتم حلها في إجراءات التسوية من خلال خطوة أولية، أي أن تكون إلى جانب البادئ، وليس إلى جانب المستجيب. والجانب الشامل كما هو الحال. على الرغم من أن هذه السياسة لها ثمن على المدى القصير، إلا أنها على المدى الطويل ستجلب الأمن والسلام والاستقرار التي لم تكن موجودة من قبل. إن قوة إسرائيل العسكرية وردعها ومرونتها الاجتماعية هي شروط ضرورية للأمن الحالي وآفاق السلام في المستقبل. ستشمل معالجة مكونات الأمان الرئيسية ما يلي:

1. الحفاظ الصارم على الميزة النوعية للجيش الإسرائيلي على أي جيش آخر في الشرق الأوسط.
2. تصور للأمن على أساس الردع الموثوق به والملموس، والمبادرة والاستعداد لاتخاذ خطوات أولية (الضربة الوقائية، بما في ذلك الحرب الوقائية).
3. إنشاء سلاح خاص صواريخ من أجل دعم مهارات سلاح الجو، الذي يعتمد عليه الجيش الإسرائيلي حاليًا، والذي سيعطي الجيش القدرة على الضرب، بشكل حاسم، في أي نقطة في المناطق البعيدة التي ليس لدينا حدود مشتركة معها.
4. تعريف التهديد بإلحاق ضرر جسيم بالجبهة الداخلية باستخدام أسلحة دقيقة على أنه أمر لا يطاق، بعد الدخول المكثف للأسلحة الدقيقة في منطقتنا. هذا بالإضافة إلى التهديد النووي والكيميائي والبيولوجي الذي طالما تم تعريفه على أنه تهديد وجودي.
5. الحفاظ على نموذج جيش الشعب والدور التاريخي للجيش الإسرائيلي باعتباره بوتقة انصهار للمجتمع الإسرائيلي.
6. سن قانون التجنيد الإجباري لكل شاب فوق سن 18 وإنشاء نظام منفصل للأرثوذكس المتطرفين والأقليات داخل قيادة الجبهة الداخلية أو الخدمة المدنية الوطنية.
7. تحديد ميزانية الدفاع بحيث تشكل 6٪ من الناتج المحلي الاجمالي ولا تخضع للمساومة السياسية بين وزراء الدفاع ووزير المالية ورئيس الوزراء.
8. اعتماد تقرير شمجار كأساس وحيد لجميع معاملات الأسرى والمفقودين في المستقبل.
9. تعزيز البنية التحتية لصناعة الدفاع لتطوير أنظمة قتالية متطورة.
10. نقل مسؤولية تنفيذ قانون الخدمة المدنية الوطنية إلى قيادة الجبهة الداخلية للحيلولة دون أن تكون الخدمة الوطنية "رشوة" سياسية في إطار الاتفاقات الائتلافية كما هو الحال حاليًا.

برنامجه الاقتصادي، أهم البنود:

1. الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية، الاستثمار في خط سكة حديد.
2. دمج العرب والحريديم في الاقتصاد الإسرائيلي.
3. تسهيل الحصول على رخصة تجارية بحيث يتم منح الترخيص بموجب شهادة خطية موقعة من محامٍ وبدون بيروقراطية.
4. توفير إعفاء للشركات في مدفوعات الضرائب العقارية، والتي سيتم تعديلها وفقًا لمعدل دوران الأعمال ولن يتم ربطها بالأجور في القطاع العام كما هو الحال حاليًا.
5. تنفيذ خطة الحماية الشمالية من التهديدات الأمنية والأخطار من الزلازل.

موقفه تجاه فصل الدين عن الدولة:

1. إلغاء المخصصات المالية لطلاب المعهد الديني. سيقوم جميع طلاب المدارس الدينية اليهودية بتمويل دراساتهم بأموالهم الخاصة، كما يفعل طلاب الجامعات.
2. اتخاذ قرار بشأن تشغيل النقل العام أيام السبت بين الأطراف والمدن الكبرى وفتح المتاحف والمسارح أيام السبت.
3. نقل قرار تشغيل النقل العام وفتح الأعمال يوم السبت إلى الحكومة المحلية في كل مدينة حسب طبيعة السكان.
4. الدعم المشروط لأنظمة التعليم المختلفة، في التزام الدراسة الأساسية بدوام كامل.
5. إقامة زواج مدني لجميع الأزواج الراغبين في ذلك.
6. لن تسمح دولة إسرائيل بإعادة فحص اليهودية لشخص معترف به كيهودي وهاجر إلى إسرائيل بموجب قانون العودة، ولن تسمح بالتدخل في قسم الجنسية في بطاقة الهوية، ولا من خلال العلامات المخفية ولا بالرموز. في رأينا، كل مواطن هاجر إلى إسرائيل على أساس قانون العودة، حتى لو لم يكن يهوديًا وفقًا للشريعة، يخدم في الجيش الإسرائيلي، ويعمل في الاحتياط، ويعمل ويدفع الضرائب.

موقفه تجاه السياسة الخارجية:

1. يجب أن تكون التسوية مع الفلسطينيين جزءًا من تسوية شاملة تشمل اتفاقيات سلام مع الدول العربية وتبادل الأراضي والسكان من عرب إسرائيل. هذا هو المكان المناسب لتوضيح أنه لن يتم طرد أي مواطن عربي من منزله. سيستمر الجميع في العيش في نفس المكان وفي نفس المنزل ولا توجد نية لنزع ملكية أي شخص من ممتلكاته أو أرضه.
2. البحث عن المزيد من الفرص على الساحة الدولية وبناء شبكة اتصالات مع عدد من البلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. تتمتع علاقاتنا مع هذه الدول بإمكانيات اقتصادية وسياسية كبيرة، وبالتالي يجب استثمار جهد كبير في تنميتها، بالإضافة إلى العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، والعلاقة التقليدية مع دول الاتحاد الأوروبي والارتقاء بالعلاقات، في السنوات الأخيرة، مع روسيا والصين.

5 منصور عباس

يعد منصور عباس زعيم القائمة العربية الموحدة وهي تحالف يضم أحزاب ذات توجه إسلامي محافظ، ويسكن في الداخل في قرية المغار في الجليل، ومتزوج وله ثلاثة أبناء.

عباس ليس رجلاً سياسياً فحسب، بل إن بداياته كانت بعيدة عن هذا المجال، فقد درس طب الأسنان في الجامعة العبرية بالقدس، وامتهن منة طبيب الأسنان، كما شغل بين السنوات 1998-1997 منصب رئيس لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية.

ينتمي منصور عباس إلى الحركة الإسلامية داخل إسرائيل، وهي حركة دينية تأسست في عام 1971، لكن سرعان ما دب الخلاف بين أعضائها وحدثت انشقاقات على خلفية إعلان قائدها عبد الله نمر درويش المشاركة في الانتخابات البرلمانية بالكنيست، فانقسمت الجبهة إلى قسمين هما الجناح الشمالي بقيادة الشيخ رائد صلاح، والجناح الجنوبي بقيادة الشيخ حماد أبو دعابس ونائبه منصور عباس.

ويتمحور الخلاف بينهما حول المشاركة بالانتخابات البرلمانية للكنيست الإسرائيلي، حيث يؤيد الجناح الجنوبي المشاركة بها، بينما الجناح الشمالي يدعو لمقاطعتها.

انتخب نائبا في الكنيست الإسرائيلي لأول مرة في انتخابات ابريل 2019، ضمن قائمة جمعت الحركة والتجمع الوطني الديمقراطي، وانتخب للمرة الثانية خلال الانتخابات المبكرة ذات العام في سبتمبر 2019، بعد عودة تشكل القائمة المشتركة.

في العام 2020 قاد انفصال القائمة العربية الموحدة عن القائمة المشتركة، حيث خاضت القائمة الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في مارس 2021 بشكل مستقل وحازت على أربع مقاعد.

في فبراير 2021، وصف منصور عباس الأسرى الفلسطينيين في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي بالمُخربين. إلا أنه وضح في بيان لاحق أنه: في مقابلتي مع القناة الثانية العبرية لم أصف الأسرى بالمخربين، أعود لأقول ما قلته في بياني السابق: أجبت عن سؤال الصحافي بالعبرية إذا كنت قد زرت "مخربين"، بإجابة كلا لم أقم بزيارة "مخربين"، قد أكون أخطأت بالرد عليه بنفس تعريفه، ولكني لم أقصد الوصف وأعتذر إذا كنت قد أسأت التعبير".

وجد استطلاع للرأي أجرته شركة "ستيت نت" في أوائل أبريل من هذا العام، أن التأييد العربي لحزب عباس ارتفع بشكل ملحوظ للغاية منذ الانتخابات الأخيرة. وحسب الاستطلاع، فقد قال 38% من العرب الإسرائيليين إن حزب "القائمة العربية الموحدة" هو "الأقرب إلى مبادئهم وآرائهم". ولكن ما لبث إلا أن انخفض بوضوح بعد موقف الحزب من الحرب في غزة، انعكس ذلك في استطلاع الرأي الذي أجرته قناة 12 الإسرائيلية بيّن أن الحزب لم يتجاوز نسبة الحسم بعد أن حصل على 4 مقاعد.

ولكن يسيطر على المجال العام العربي في الداخل فكرة دمج العرب في إسرائيل من خلال مشاركة الأحزاب العربية في الحكومة الإسرائيلية، في استطلاع رأي حديث، قال 46% من العرب الإسرائيليين إنهم يعتقدون أن وجود الأحزاب العربية في أي ائتلاف حاكم – وليس مجرد تحالف يسار الوسط – أمر مرغوب فيه. ولكن جدير بالدراسة النظر إلى 54% الرافضين، يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال التالي:

تراجعت نسبة تصويت العرب في الانتخابات الإسرائيلية على نحوٍ غير مسبوق من 65% (انتخابات مارس 2020) إلى 45 % بعد الانقسام في القائمة المشتركة.

وحسب التقديرات فإن نتائج انتخابات الكنيست كشفت عن خيبة أمل كبيرة لدى الفلسطينيين في خطاب القوائم العربية على المستوى السياسي وفي أدائها على المستوى البرلماني. وتمثل ذلك بازدياد نسبة المقاطعين والممتنعين عن التصويت. علاوة على أن الجمهور العربي يبحث عن خطاب وأداء سياسيَين برلمانيَين يقومان على مقاربة القضايا المدنية بخطاب وطني، يتعامل من خلاله مع الفلسطينيين العرب في إسرائيل بوصفهم مجموعة وطن، وليس بوصفهم مجموعة مهاجرين. وهو ما ستسعى الحكومة الإسرائيلية الجديدة استهدافه بصورة واضحة وهو تكثيف السياسات الداعمة لدمج العرب في إسرائيل بمستويات محددة تشمل العمل، والمجتمع المدني، والعمل في بعض المؤسسات الأمنية الشرطية.

ولكن إجمالا، تتصاعد ظاهرة افتقاد عرب الداخل لخطاب سياسي "وطني"، وهو ما انعكس جليا في أحداث حرب غزة واندلاع العنف المباشر بين اليهود والعرب والجهر بدعم حركة حماس.

الاتفاقات الائتلافية

في ضوء ما توفر من نصوص الاتفاقات الائتلافية التي تم توقيعها بين الأحزاب المشاركة في الحكومة، يمكن عرض التالي:

1. الدور المركزي للحكومة "برأب الصدع بين المركبات المختلفة للمجتمع الاسرائيلي، تقوية أسس إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وبروح وثيقة الاستقلال".

2. تشريع قانون يحدد مدة ولاية رئيس الحكومة بـ 8 سنوات أو فترتين، ولكنها لم تتطرق إلى إمكانية سن قانون يمنع متهما بمخالفات جنائية من تولي منصب رئيس الحكومة أو الترشح للمنصب، علما بأن هذه المسألة كانت قد وردت في مسودة الخطوط العريضة، ولكنها غابت عن النسخة النهائية.

3. العمل على تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي والحفاظ على أمن المواطنين، إلى جانب السعي الدائم لتحقيق السلام

4. الحكومة "ستعمل من أجل نمو وازدهار القدس، عاصمة إسرائيل، مع الاستمرار في تعزيز وتوسيع البناء فيها، وتحويلها إلى عاصمة ديناميكية وعصرية، ترسيخ مكانة المدينة كمركز للحكم، في غضون فترة وجيزة بعد تنصيب الحكومة، سيتم نقل جميع المكاتب الرسمية ومقرات المؤسسات الحكومية إلى القدس.

5. تعيين 28 وزيرا في الحكومة الجديدة و6 نواب وزراء، فيما يتألف المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية "الكابينيت" من 12 وزيرا يقسمون بالتساوي بين معسكري اليمين والوسط - يسار، على أن يتم اعتبار ليبرمان على معسكر اليسار، ليتألف الكابينيت عمليا من أكثرية يمينية.

6. منع بينيت من شغل أي منصب حكومي إذا ما تم إسقاط الحكومة عبر التصويت على حجب الثقة عنها في الكنيست، وذلك عبر تشريع يعمل الائتلاف الحكومي على سنه مع بداية عمل الحكومة بُعيد تنصيبها.

7. حق كل من رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان، ورئيسة حزب العمل، ميراف ميخائيلي،

ورئيس حزب "ميرتس"، نيتسان هوروفيتس، حق الاعتراض على انضمام أي حزب أو كتلة برلمانية إلى الاتفاق الحكومي، في حين قال حزب "يمينا" مساء الاثنين إن ضم أحزاب جديدة إلى الائتلاف الحكومي سيقرره رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل.

8. تمديد تجميد تنفيذ ما يعرف بـ "قانون كامينيتس" حتى العام 2024، وتجميد الهدم في النقب لمدة 9 أشهر، وتعيين أحد أعضاء الموحدة بمنصب نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، ورصد ميزانية تقدر بنحو نصف مليار شيكل لمشاريع في المجتمع العربي "بناء على تقديرات منصور عباس".

9. تلزم الاتفاقيات جميع أطراف الائتلاف على التصويت ضد أي قوانين من شأنها تغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بعلاقة الدين والدولة.

10. وينص الاتفاق الائتلافي مع "الأمل الجديد" على تشريع قانون ينص على تقسيم منصب المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية والمصادقة على مخطط يمنع الفلسطينيين من السيطرة على مناطق "ج"، وتعيين رئيس الحزب، جدعون ساعر، نائبا لرئيس الحكومة في ظل ولاية بينيت، في حين سيشغل بيني غانتس هذا المنصب بعد انتقال رئاسة الوزراء للابيد.

11. والاتفاق مع "إسرائيل بيتنا" ينص على إقامة وزارة جديدة تعنى بالزراعة وتوكل إليها حصرا القضايا المتعلقة بمنطقتي النقب والجليل، وتنفيذ مخطط توسيع ساحة حائط البراق أمام المصلين اليهود.

12. تشريع قانون يسهل عملية تقسيم الكتل البرلمانية، ويهدف هذا التشريع إلى تسهيل انشقاقات محتملة لأعضاء كنيست عن "الليكود"، بما يسمح انشقاق 4 أعضاء كنيست. وأشارت القناة 12 إلى أن هذا البند جاء لتوفير بديل للقائمة الموحدة إذا قررت الانسحاب من الحكومة.

حدود استقرار الحكومة الإسرائيلية الجديدة

يتوقف استقرار الحكومة الإسرائيلية الجديدة على مجموعة من الاعتبارات المركبة ذات المستويات المتعددة، يمكن توضيح أهمها وتفسير دلالاتها كالتالي:

أولا: طبيعة الأجندة السياسية للحكومة، ما إذا كانت ستكون ذات طبيعة أمنية، أم اقتصادية – اجتماعية، أم سياسية تركز على ملفات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

يميل الرأي العام الإسرائيلي حسب المراكز البحثية الإسرائيلية، بنسبة 67% إلى القول بأن على الحكومة الجديدة التركيز على الملفات الاقتصادية والاجتماعية أولا، ثم تأتي الملفات الأمنية بشأن التهديدات الأمنية الإيرانية، والتحديات الملحقة به في قطاع غزة عبر حركة حماس.

ويعد الرأي العام الإسرائيلي أحد العوامل التي قادت إلى نجاح لابيد في تشكيل حكومة بدون نتانياهو، بسبب أن أحزاب الوسط واليسار ركزت في برامجها الانتخابية على معالجة تحديات أزمة فيروس كورونا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما تركز على معالجة أزمة التفاوت الطبقي داخل المجتمع الإسرائيلي، وأزمة الإسكان، وخلق فرص للعمل لتقليل نسب البطالة.

أما على المستوى الاجتماعي فينصب التركيز على استعادة الثقة في نظرية التعايش بين اليهود والعرب مرة أخرى بعد أن لفظتها تداعيات الأزمة الأخيرة في غزة وبرزت المواجهات العنيفة بين الجانبين في المدن الإسرائيلية. تتضمن أجندات الأحزاب المعنية آليات لتحقيق ذلك عبر خلق وسائل اقتصادية مثل فرص عمل مشتركة على سبيل المثال، بالأخص بين العرب والحريديم (التيار الديني المتطرف)، وضخ الاستثمارات الحكومية في المدن العربية وتمويل المؤسسات التي تشجع على التعايش، كما فرض السيادة الشرطية في المناطق التي ترزح تحت العصابات المسلحة التي تشجع على العنف بين العرب واليهود.

ولكن لا يمنع ذلك أن تفرض الملفات الأمنية نفسها على أولويات أجندة الحكومة الجديدة؛ لمجموعة من العوامل أهمها:

1. تطلع الحكومة الإسرائيلية لفرض السيادة الأمنية في القدس وفي المناطق مشتركة الإدارة مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهو ما

يسمح بمساحات احتكاك سلبية بين الحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين الذين يرغبون في الحفاظ على الانتصار الصوري في منطقتي باب العامود والشيخ جراح. وهو ما يسمح بالقول إن المنطقتين المذكورتين سيشكلان أيقونة مستمرة في مسيرة النضال الفلسطيني في الفترة المستقبلية. مع العلم أن ذلك سيلقى موقفا إيجابيا من الولايات المتحدة لأنه يفرض الاستقرار الأمني في القدس حسب رؤيتها المذكورة في برنامج الحزب الديموقراطي.

2. عدم تفاؤل إسرائيل بالوصول إلى اتفاق نووي شامل مع إيران يقيد من أنشطتها في المنطقة وبالتحديد مع وكلائها الإقليميين. وهو ما سيدفع الجيش الإسرائيلي للحفاظ على خطوطه الحمراء إزاء أمنه القومي في سوريا ولبنان والعراق، وبحرا في شرق المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي. كما يدخل فيه طبيعة العلاقات التي ستكون بين إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية، وروسيا من ناحية أخرى، وطبيعة العلاقات التي ستكون بين روسيا والولايات المتحدة وتأثيراتها الممتدة في مناطق مختلفة مثل سوريا وليبيا.

3. فائض القوة الذي تشعر به حركة حماس بعد الحرب الأخيرة في غزة، وهو ما سيدفعها إلى التلويح المستمر بالقوة مما يزيد من اهتزاز منظومة الردع للجيش الإسرائيلي التي ترغب إسرائيل في ترميمها. كما يدخل ملف إعادة إعمار غزة كمحدد جديد في طبيعة الموقف الإسرائيلي في القطاع، إذ أدرجت إسرائيل ملف الإعمار في طابع أمني شديد الأهمية انعكس في إعلان قلقها من وصول المال ومواد البناء إلى حماس مما يسهم في تعزيز قدراتها العسكرية.

ثانيا: الانجراف الأيديولوجي الشعبي، تتسم فترة نتانياهو الممتدة لـ 12 عاما متواصلة بالانجراف الأيديولوجي المائل للتيار اليميني القومي، ومساعدة الأحزاب الدينية المتطرفة بالتمدد العمراني والثقافي في الضفة الغربية، والمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر. وهو ما ساهم في ظهور قيم يمينية متطرفة داخل المجتمع الإسرائيلي تميل إلى تبني وجهات النظر السياسية المتطرفة في كثير من الملفات، مثل توجيه ضربة عسكرية لإيران، الانحسار النسبي للمؤيدين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

كما تميزت إسرائيل في عهد نتانياهو بانفراط القيم اليمينية خارج حدود المجتمع الحزبي الإسرائيلي، أي لم يعد الممثلون السياسيون الوحيدون للقيم اليمينية في إسرائيل هم الأحزاب السياسية فقط، بل زاد عليهم ظهور حركات اجتماعية سياسية برزت بقوة وأصبح لها القوة والتأثير انعكس غب النزول المتكرر للشارع الإسرائيلي، مثل حركة لهافا، ولا فاميليا المنتسبين للتيار اليميني القومي المتطرف الذي ينبذ العرب ويدعو لقتلهم أو طردهم.

يمكن لهذا الانجراف الأيديولوجي الشعبي الفريد أن يحفز الحكومة الإسرائيلية الجديدة لاتخاذ سياسات متطرفة ضد الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية، قد تتمثل في غلق باحات الصلاة، أو طرد العائلات الفلسطينية. أو السماح للمستوطنين المنتسبين للتيارات المتطرفة النزول للشارع واستفزاز الفلسطينيين خاصة في الأماكن المقدسة.

ظهر ذلك جليا في القدس الشرقية 13 إبريل حتى 23 إبريل 2021 قبل أن تندلع أحداث باب العامود والشيخ جراح والتي أفضت في النهاية إلى حرب الـ 11 يوما مع الفصائل الفلسطينية في غزة. إذ دعا مجموعات مستوطنين متطرفين للتجمهر في القدس الشرقية لإحياء مناسبات "قومية" مثل توحيد القدس. تكرر المشهد في 9 يونيو، فرغم دعوة وزير الدفاع بيني جانتس لإلغاء حدث "مسيرة الأعلام" في القدس الشرقية، إلا أن المستوطنين تمردوا على القرار ونزلوا بالفعل إلى الشوارع مما أفضى إلى حدوث مواجهات مع الشرطة الإسرائيلية ومع الفلسطينيين.

وسيمثل قانون القومية اليهودية ومدى دعم الحكومات الإسرائيلية له: أحد أهم عوامل عدم الاستقرار بين العرب واليهود في كثير من المناطق المشتركة، ويبدو أنه سيكون محددا مهما لشرعية الحكومة الإسرائيلية والوقوف على مسألة استمرارها من عدمه، وهو ما يتطلب قياس نفوذ الحركات والأحزاب المنتسبة للتيار القومي المتطرف.

الأحزاب القومية المتطرفة في إسرائيل هي: حزب الليكود تحت زعامة نتانياهو (وهو ما يمكن أن يشهد

مراجعات فكرية في الفترة المقبلة للوقوف على تحديد أيديولوجية الحزب)، وحزب الصهيونية الدينية (بزعامة بتسلئيل سموتريتش)، حزب عوتسماه يهوديت (بزعامة إيتامار بن جفير، مؤسس حركة لهافا المتطرفة)، حزب ناعام (حزب صغير ناشئ انضم لتكتل الصهيونية الدينية مع الحزبي الأخيرين)، حزب يمينا (بزعامة نفتالي بينيت)، حزب يسرائيل بيتينو (بزعامة أفيجدور ليبرمان).

يدرك رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة "نفتالي بينيت" أن رابط الوصل الوحيد تقريبا الذي كتب لحكومته التشكل وكسب الثقة من الكنيست هو معاداتهم لنتانياهو ورغبتهم في إقصائه من الحياة السياسية، ولكن تضم الحكومة تباينات أيديولوجية حادة لا يمكن النجاح في عزلها أو احتوائها لفترات طويلة. لذلك من المقدر أن تسعى الأطراف الرئيسية المشكلة للحكومة البحث عن تعزيز رصيدها السياسي في الشارع الإسرائيلي عبر اتخاذ سياسات ذات طابع أيديولوجي.

مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية، أو تقديم مشاريع قانونية تمهد لضم غور الأردن إلى السيادة الإسرائيلية، أو تقديم مشاريع قوانين تسلب حقوق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة لهم. أو فرض قوانين سيادية جديدة في القدس، او تقديم مشاريع قوانين لفصل الدين عن الدولة إرضاء للطوائف العلمانية في اسرائيل.

وتعد جميعها مظاهر سياسية قد تنجر إليها الحكومة لفرض وقائع جديدة على الأرض، بالشكل الذي يسمح بفرض الرواية الإسرائيلية تجاه عملية السلام المحتملة.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الحكومة والحريديم، يمثل الحريديم الشارع اليميني الديني المتطرف في إسرائيل الذي يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية خطيرة بسبب أزمة كورونا، ويميل إلى تشكيل جبهة معارضة قوية أمام الحكومة الجديدة تحت زعامة نتانياهو.

تعد طبيعة العلاقة بين الحكومة والأحزاب الحريدية محددا اجتماعيا، سوف تلجأ إليه الحكومة للحفاظ على تماسكها واستقرارها الشرعي، بل سوف توظفه الحكومة من أجل تفكيك التحالف بين نتانياهو (الليكود) والأحزاب الحريدية، وهو أمر غير مستبعد رغم ضعف مؤشراته الحاكمة حتى الآن.

تعد قضية تجنيد الحريديم في الجيش هي قضية مركزية لدى الأحزاب الدينية. يرى لابيد أنه بإمكانه حل المسألة عبر تعويض التجنيد العسكري بقانون الخدمة المدنية، حيث يخشى الجيش من إمكانية تقويض استعداده بسبب الحصة المتزايدة من الشباب الحريديم الذين اختاروا الهرب من الخدمة. ولكن من المقدر أن يتم تمريره مقابل صفقة سياسية محددة مع الحريديم، وهي الاتفاق على مبادئ تحد من انحراف إسرائيل إلى اليمين المتطرف على المستويين الشعبي، والقيمي، على الأقل في المدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.

مثلما اتسم التيار اليميني القومي في إسرائيل بخروجه عن حدود الحياة الحزبية ليتحول إلى تيار حركي، كان للتيار الديني المتطرف في إسرائيل (الحريديم) نهج آخر وهو الانتشار الديموغرافي في أحياء عربية وإسرائيلية محددة، من أجل إكسابها الطابع الحريدي تدريجيا، وهو التغلغل الناعم الذي يقوده التيار الحسيدي (المتصوف) في إسرائيل، ويلقى ترحيبا لدى الحريديم.

حدث ذلك في مدينة ديمونا الإسرائيلية (داخل الخط الأخضر)، إذ تركت 20 عائلة جور حسيدية (وهي الطائفة الأكثر تأثيرا وقوة في التيار الحسيدي المتصوف بشكل عام) مناطقها السكنية في الضفة الغربية، واتجهت لديمونا. وهو مؤشر بالغ الأهمية لأن العائلات الحريدية المتشددة لا تترك مجتمعاتها دون سبب وجيه، وهم بالتأكيد لا ينتقلون إلى منطقة لا توجد فيها مؤسسات تعليمية متشددة. جدير بالذكر أن الإسرائيليين العلمانيين في المدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر يشكون الحضور الحريدي الجديد عليهم؛ بسبب الاحتكاك غير العنيف مبدئيا الذي يحدث بين مجتمعهم والمجتمع المتطرف القادم عليهم.

تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن هناك سببا تكتيكا إضافيا يفسر سبب ترك العائلات الحريدية مناطق سكنها القديمة والهجرة إلى إسرائيل الداخل، وهو الأزمة الإسكانية داخل الضفة الغربية التي بررت لنتانياهو بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية للحيلولة دون وقوع احتكاكات بين الطوائف الحريدية والإسرائيليين العلمانيين. لذا يمكن القول إن الحكومة الجديدة ستحتاج إلى وضع خطة استيطانية في الضفة

الغربية لاحتواء الظاهرة الحريدية الجديدة وهو ما سيقحمها في مربع سياسي استراتيجي قد ينذر بخلافات داخلها.

القضية الثالثة التي تحدد طبيعة العلاقة بين الطرفين، تتمثل في قياس الزيادة السكانية الحريدية في إسرائيل، تبلغ نسبة الخصوبة لدى الحريديم 4.2٪ مقابل 1.2٪ لليهود الإسرائيليين غير الحريديم، يضاف عليها هوية المهاجرين إلى إسرائيل التي يسيطر عليها الهوية القومية والدينية القادمة من شرق أوروبا، والولايات المتحدة. تسببت هذه الظاهرة في سيطرة المواقف اليمينية المتطرفة على الرأي العام الشبابي الإسرائيلي، حيث يرفض معظم هؤلاء السكان إقامة دولة فلسطينية ويفضلون الردع العسكري على الدبلوماسية مع الفلسطينيين. كما لا يؤيدون مبدأ السلام الإقليمي مقابل الأرض، إذ يرون أن على إسرائيل أن تراكم القوة العسكرية لإظهار قدرتها على عدم الحاجة للتنازل أمام الفلسطينيين. لذا من المقدر أن تبحث الوكالة اليهودية المسؤولة عن تنظيم هجرة يهود العالم إلى إسرائيل مسألة تحديد هويات اليهود القادمين إليها.

أما القضية الأخيرة، فهي مدى رضا الحريديم عن السياسات العامة للحكومة الإسرائيلية بالتحديد في ملف الميزانية المقدر تمريرها من الحكومة الجديدة، علما بأن هناك حالة غضب تعتري الحريديم من سيطرة ليبرمان على ملف المالية.

رابعا: حجم الدعم الأمريكي: شدّد برنامج الحزب الديموقراطي أثناء فترة ترشح جو بايدن للرئاسة الأمريكية على أن الولايات المتحدة تسعى لضمان أن تبقى إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية. وفي واقع الأمر لا تغض واشنطن انتباهها عن التقارير البحثية المعنية بقياس مؤشر الديموقراطية في إسرائيل، يشير أحدثها إلى انتقال إسرائيل (مؤشر فريدوم هاوس) من دولة ديموقراطية إلى نصف ديموقراطية. نتج ذلك عن ممارسات الحكومة الإسرائيلية تحت رئاسة نتانياهو طوال الـ 12 عاما التي وجّهت إسرائيل إلى التيار اليميني المتطرف على المستويين السياسي والشعبي.

تعد أبرز ملامح الخروج عن مسار الديموقراطية في إسرائيل من وجهة نظر الولايات المتحدة هو هندسة نتانياهو للائتلافات الحكومية على الأحزاب الدينية اليمينية المتطرفة فقط، دون محاولة تشكيل ائتلاف حكومي وطني موحد يضم التيارات الحزبية المتنوعة من الوسط أو اليسار. وفي ظل أشد الإدارات الأمريكية تحيزا لإسرائيل (عهد دونالد ترامب) ذكر الرئيس الأمريكي ومستشاره للأمن القومي "جاريد كوشنر" أن الولايات المتحدة تفضل تطبيق صفقة القرن (خطة السلام الأمريكية المعلن عنها في يناير 2020) في ظل وجود حكومة وحدة وطنية في إسرائيل حتى تلقى قبولا لدى جميع الشارع الإسرائيلي.

لذا من الممكن القول إن استمرار الحكومة الإسرائيلية الجديد في الترويج لنفسها كونها حكومة وحدة وطنية على مسامع الإدارة الأمريكية الحالية، من غير المستبعد أن يجد دعما ملحوظا من الجانب الأمريكي على عدد متشابك من المجالات العسكرية-الأمنية، والسياسية، والاقتصادية؛ وذلك بهدف ضمان استقرار الحكومة الحالية وتفويت الفرصة على نتانياهو للوصول مرة أخرى إلى الحكم.

لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة ترى في قانون "القومية اليهودية" الذي أقر في 2018 إبان عهد رئاسة ترامب للولايات المتحدة، أنه قانون يوصم إسرائيل بعدم الديموقراطية وبالتالي ستطلب منها إلغائه. فيعد القانون مؤشرا على الديموقراطية العرقية وليس السلطوية، ولا ترى الولايات المتحدة أن الديموقراطيات العرقية تشكل أزمة يقتضي معها إعادة النظر في التحالف معها.

سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة

ستسعى الحكومة الاسرائيلة الجديدة صياغة أجندة سياسية حذرة تحاول الاقتراب من بعض القضايا الخلافية بين الأحزاب المنضمة للحكومة بسياسات تكتيكية هادئة تحفظ تماسك الحكومة. مع الاهتمام بالاتجاهات الاستراتيجية المتفق عليها من أجل رفع تداعيات أزمة كورونا على جميع المستويات، وتعزيز دور اسرائيل إقليميا ودوليا.

الملفات الداخلية

تعد الملفات الداخلية أو الاجندة السياسية للحكومة الجديدة هي المحدد الأول على استقرار الحكومة من عدمه.

يناقش هذا الفصل السياسات العامة التي من المحتمل أن تتضمنها الأجندة السياسية للحكومة الجديدة، وتنقسم إلى التالي: أولا: العلاقة مع الفلسطينيين. ثانيا: فصل الدين عن الدولة. ثالثا: العلاقة بين اليهود والعرب (التعايش). رابعا: الميزانية الوطنية. خامسا: القضايا العسكرية الكبرى.

1 - العلاقة مع الفلسطينيين

أ. محددات العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (أمن واقتصاد وسياسة)

زادت ضرورة الإبقاء على السلطة الفلسطينية وتقويتها من وجهة النظر الإسرائيلية بعد الحرب الأخيرة في غزة؛ (1) لضمان الاستقرار الأمني في الشارع الفلسطيني في الضفة. (2) تحييد حركة حماس عن الشارع الفلسطيني الوطني.

من المقدر أن تتجه الحكومة الإسرائيلية الجديدة لتقوية السلطة الفلسطينية من خلال توقيع اتفاقات تنمية في الضفة الغربية متعلقة بالعمال العرب، ومجالات التعاون الزراعي والصناعي، توسيع التنسيق الأمني في مناطق (أ) و(ب).

من جهة أخرى تتقيد الحكومة الجديدة بسياسات استيطانية في القدس الشرقية وغور الأردن، مما يزيد من احتمالات التوتر بين الجانبين والتلويح المستمر بقطع التنسيق الأمني؛ رغبة من السلطة لتقوية شعبية سياساتها بين الفلسطينيين في الضفة وعرب 48 الطامحين لسماح خطاب سياسي "وطني".

لذا قد تلجأ الحكومة الجديدة لعقد تنسيق مع السلطة الفلسطينية لتقوية حضورها في قطاع غزة، وإرجاء التعاون داخل حدود الضفة الغربية مؤقتا. ولكن يهدد ذلك توجه حماس لتقوية نفوذها السياسي على القطاع كورقة مساومة أمام السلطة أثناء تفاهمات المصالحة في القاهرة.

ب. حماس

يحيط بإدراكات صانع القرار الإسرائيلي فيما يتعلق بحركة حماس، كونها وكيل إيران في قطاع غزة، ممثلة بذلك جبهة جنوبية لتطويق إسرائيل. يضاف على ذلك مجموعة أخرى من الاعتبارات، وهي:

1. تبني حماس استراتيجية جديدة تهدف إلى أن تصبح المتحكمة في المشروع الفلسطيني الوطني، في الضفة الغربية، والقدس، وعرب 48، وفلسطينيي الشتات. وهو ما يشكل تهديدا لإسرائيل كون حماس لا تعترف بالمسار السياسي السلمي، وتتبع أجندات إقليمية موجهة من الخارج (إيران) غير وطنية، وهو ما يسهم في تزايد فرص الاحتكاك السلبي مع إسرائيل.

2. نجحت حماس في كسر احتكار إسرائيل لمعادلة الردع في مواجهتها، وهو ما تبين في حديث السنوار الأخير (26 مايو) أن التهديدات التي تخرج من حماس يتم تنفيذها مهما بلغت درجة خطورتها. انعكس جليا في الحرب الأخيرة في غزة، إذ وصلت التهديدات الصاروخية لحماس مناطق حيوية في إسرائيل، أبرزها خط النفط في عسقلان.

3. طالما مثلت حماس عاملا مهما في تكريس الانقسام بين الفلسطينيين، مما يعرقل ترتيب الصف الفلسطيني وبالتالي إمكانية الجلوس أمام طرف فلسطيني موحد على طاولة المفاوضات. ويبدو أن تداعيات السلبية للحرب الأخيرة في غزة كان أحدها هو شعور حماس بفائض القوة الذي لا يسمح لها أن تتنازل عن مكاسب سياسية محتملة في المباحثات الأخيرة في القاهرة.

4. تدرك إسرائيل عدم رغبة حماس في احتكار مصر لدورها الأخير في غزة؛ ويرجع قلق حماس إلى إدراكها بقصر الشرعية على المستوى السياسي الممثل في السلطة الفلسطينية أي حركة فتح برئاسة محمود عباس. لذا تشكل الأموال القطرية قضية مركزية لشكل العلاقة بين إسرائيل وحماس من جهة، وبين مصر وقطر من جهة أخرى.

5. تشدد إسرائيل على تداخل تطورات قطاع غزة بمفاهيم الأمن القومي الخاصة بها، سواء في المساعدات المالية التي تخشى الحكومة الجديدة وقوعها في يد حماس، أو وصول مواد خام تساعد على تعزيز قدرتها العسكرية. ولكن من المقدر أن تتم مناقشة الأبعاد الأمنية مع مصر والولايات المتحدة الأطراف الرئيسية التي ترغب إسرائيل في استثارهما بالملف.

6. تتقيد الحكومة الإسرائيلية (الجيش الإسرائيلي) بترميم منظومة الردع أمام حماس، خاصة وأن مؤشرات احتمال تجدد التوتر في القدس ومن ثم تجدد التصعيد في غزة ممكنة. تتداخل رغبة إسرائيل في ترميم منظومة الردع بمسائل سياسية تتعلق باشتراطها إعادة الإعمار في غزة باستعادة الأسرى المختطفين في يد حماس. من الجهة الأخرى تسعى حماس لوضع سقف عال في مسألة تبادل الأسرى.

حدود التصعيد في غزة

صرّح نفتالي بينيت أنه لن يستبعد قرار الحرب في غزة، ويعكس هذا التصريح اتجاهات راي عام إسرائيلية تؤيد قرار استئناف الحرب في غزة؛ من أجل استعادة الأسرى المختطفين هناك (تصل نسبتهم إلى 67% من الإسرائيليين).

ولكن هناك مجموعة من الاعتبارات تدخل في حسابات الحكومة الجديدة، وهي:

1. أن قرار الحرب في غزة لن يكن محل توافق جماعي داخل المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي. وهو ما تأتى من خلال التنسيق الأمريكي-الإسرائيلي المشترك الذي حدث أثناء زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إلى واشنطن. وهو ما يعني رفض الولايات المتحدة لتصعيد أمني في غزة.

2. لن توافق مصر على التصعيد العسكري في غزة سواء من الطرف الإسرائيلي أو حركة حماس، وهو ما يعد خطا أحمرا مصريا في القطاع.

3. يحتاج التصعيد إلى حسابات عسكرية دقيقة، ومعالجة موضوعية لشكل منظومة الردع الجاري ترميمها في إسرائيل، وهو ما قد يتطلب كثيرا من الوقت.

ج. تسوية سلام محتملة مع الفلسطينيين

اتفقت القراءات الاستراتيجية الإسرائيلية على أهمية أن تقدم إسرائيل تصور مبدئي لتسوية سلام "محدودة الأبعاد" مع السلطة الفلسطينية؛ لمجموعة من الأسباب وهي:

1. تقوية السلطة الفلسطينية على حساب حركة حماس، خاصة بعد تأثيرات حرب غزة التي عملت على رفع أسهم حماس بين الفلسطينيين.

2. تسوية الأوضاع القانونية والسياسية في منطقة غور الأردن، وتبييض المستوطنات في الضفة الغربية، لصالح إسرائيل.

3. ترميم صورة إسرائيل في المجتمع الدولي، إذ ترغب الولايات المتحدة في ضمان بقاء إسرائيل ضمن اتحاد الدول الديموقراطية في العالم، ولا يسيطر عليها اليمين الذي يجعلها في مصاف الدول المتراجعة في مؤشر الديموقراطية.

4. التفرغ لمواجهة التهديدات الإيرانية في المنطقة.

ولكن هناك مجموعة من التحديات وهي:

1. عدم وضوح الرؤية الأمريكية بشأن عملية السلام في المنطقة، ويقتصر الموقف الأمريكي على التصريحات الرسمية التي رفضت صفقة القرن، وتدعم حل الدولتين كأساس لتسوية السلام. وهو الأمر الذي شكّل فرصة لإسرائيل لتعميق الحوار الاستراتيجي ليشمل التنسيق المشترك لصياغة رؤية واحدة تضمن بها إسرائيل اعتباراتها السياسية والأمنية من مستقبل الكيان الفلسطيني.

2. افتقاد الحكومة الإسرائيلية الجديدة لعوامل استدامتها من الداخل، وهو ما يدفعها لتحييد ملفات الخلاف الاستراتيجي عن الأجندة.

3. افتقاد الحكومة الإسرائيلية الجديدة للرأي العام الإسرائيلي الداعم لتسوية السلام، نتيجة بروز التيارات اليمينية الحركية التي قد تستهدف تثوير الشارع الإسرائيلي في حالة تسريب بنود اتفاق غير مرغوب فيها. يضاف على ذلك أن هناك قانون أساس إسرائيلي يقر باستفتاء الإسرائيليين على الاتفاقات التي تنص على التنازل عن أراضي للفلسطينيين.

د. مستوطنات وضم غور الأردن

شهدت الحكومة الإسرائيلية الجديدة قبل حصولها على ثقة الكنيست تضاربا في الخطاب السياسي الصادر عن ممثليها. إذ صرّح نفتالي بينيت أنه لن يتوقف عن بناء المستوطنات في الضفة الغربية، كما قدم حزبه مشروع قانون ينص على ضم غور الأردن للسيادة الإسرائيلية. ولكن من جهة أخرى، صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي بيني جانتس عقب عودته من زيارة واشنطن (3 يونيو) أنه المسؤول الوحيد عن الموافقة للبناء الاستيطاني في الضفة الغربية، وهو ما يعد رسالة بتجميد الاستيطان.

من الصعب أن تتنازل إسرائيل عن فكرة ترك منطقة غور الأردن تحت التصرف الفلسطيني، لا سيما وأن هناك مظاهر تثبت تمهيد إسرائيل لضمها أو السيطرة عليها بنحو أو بآخر. تشهد منطقة غور الأردن عدة مشاهد يمكن وصفها على النحو التالي:

1. انتشار الجماعات الدينية المتطرفة التي تنتهج العنف ضد الفلسطينيين المقيمين في مدينة أريحا وسط غور الأردن بهدف طردهم.

2. إقامة شبكة طرق تربط القدس بمنطقة غور الأردن.

3. اعتزام الحكومة الإسرائيلية الجديدة تمويل إقامة بنية تحتية مائية تمهيدا لإقامة مشاريع زراعية في غور الأردن.

ستسعى الحكومة للإعلان عن مشاريع صناعية وزراعية واستيطانية في غور الأردن، بهدف دمج الشارع اليهودي الديني المتطرف في سياسات الحكومة الجديدة.

2 - فصل الدين عن الدولة

أحد القضايا الاستراتيجية والخلافية داخل الحكومة الجديدة، يكمن التحدي في ميل إسرائيل لليمين الأيديولوجي والحركي بالإضافة إلى السياسي، مما خلق مجالا عاما في إسرائيل أكثر تطرفا انعكس في تكسير وأحيانا حرق المحال التي تكسر قدسية يوم السبت من جانب الجماعات الدينية المتطرفة، كما انصرف الأمر

إلى مطالبة الحريديم عدم تشغيل المرافق الخدمية يوم السبت.

تهم القضية أغلب الأحزاب في الحكومة عدا حزب يمينا بزعامة نفتالي بينيت رئيس الحكومة، وهو ما سيجعل القضية ليست من أولويات أجندة الحكومة في الشهور الأولى. ولكن سيكون هناك محاولات تكتيكية.

كخطوة أولى لإبعاد الحريديم المتشددين، أدخل ليبرمان عدة بنود في اتفاق الائتلاف، مدركًا أن الأحزاب الحريدية المتشددة ستعتبرها إشكالية. وشمل ذلك مطالبة المدارس الدينية المتشددة التي تدعمها الدولة بتدريس مناهج أساسية (اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم)؛ تشغيل وسائل النقل العام وافتتاح محلات السوبر ماركت يوم السبت. دعم اتفاقية حائط المبكى، والتي من شأنها أن تخلق مساحة رسمية لليهود الإصلاحيين والمحافظين للصلاة في أقدس مكان للشعب اليهودي؛ تسهيل عملية التحويل؛ وإلغاء احتكار الأرثوذكس المتطرفين لمراقبة طعام الكوشير.

3 - الملف الاقتصادي والاجتماعي

يسيطر على الملف الاقتصادي وزارة المالية التي يتقلد منصبها زعيم حزب يسرائيل بيتنو "أفيجدور ليبرمان" المنتسب للتيار اليميني القومي المتطرف، الذي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة.

ستهتم الحكومة الإسرائيلية الجديدة بتمرير ميزانية وطنية لتدشين سياسات عامة جديدة ترفع الآثار السلبية لأزمة كورونا على مدار العام ونصف العام تقريبا. لا يعني أن الحكومة ستنجح في صياغة ميزانية شاملة تلقى قبول جميع الأطراف بسهولة.

يتم تحديد ميزانية الدولة من قبل الكنيست الإسرائيلي وتنسق الميزانيات الإجمالية المخصصة لجميع أنشطة إسرائيل ولكل وزارة في الحكومة. تمثل الميزانية عادة سياسة الحكومة المنتخبة حسب ترتيب الأولوية المعبر عنه من خلالها، أي أنها تعكس أجندة إسرائيل بشكل كبير. أما مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة هي الإيرادات المختلفة من الضرائب والسندات وعمليات التمويل المختلفة، وعملياً فإن الموافقة على الموازنة تستغرق عدة أشهر. وغالبًا ما تتم الموافقة عليها بعد نصف سنة الميزانية فقط. أي أن إسرائيل ستظل لمدة ستة أشهر بدون خطة استراتيجية للموازنة، وهو عامل ضعف وعدم استقرار بالنسبة للحكومة الجديدة.

تنقسم ميزانيات الدولة إلى ثلاثة مكونات رئيسية:

1. الإنفاق الحكومي - الميزانيات المخصصة لتشغيل آلية الحكومة: وجود الآلية نفسها، وتنفيذ اللائحة، ووجود النظام القضائي، ونفقات الدفاع والشرطة، وسداد الديون الحكومية ومدفوعات الفوائد، وما شابه ذلك.

2. المدفوعات التحويلية (الإعانات)- الأموال المحولة من قبل الحكومة للأفراد بغض النظر عن إنتاج السلع والخدمات من قبل هؤلاء الأفراد (مثل دعم الدخل المدفوعات، إعانات البطالة وإعانات الأطفال).

3. استثمارات - الاستثمارات في تطوير البنية التحتية تهدف إلى زيادة النشاط الاقتصادي للاقتصاد: الاستثمارات في الطرق، الموانئ، مرافق خدمية.

ستشمل الميزانية مبادئ أساسية، يتفق عليها أحزاب (يسرائيل بيتينو، وأزرق أبيض، وهناك مستقبل، والعمل، وميرتس) الذين يشكلون الأغلبية في الحكومة المنتسبين للتيارات الوسط يسار التي تعتقد بتقديم مدفوعات التحويل إلى الفئات السكانية الضعيفة. في حين قد تجد تحفظا نسبيا من جانب حزب يمينا (الحاصل على 7 مقاعد)، وهي:

1. تحقيق إصلاحات هيكلية لتلافي الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي تضعف من قوة الاقتصاد الإسرائيلي.

2. الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، والمتوسطة وتوجيهها إلى قطاع الصناعة.

3. الاهتمام بمجال الهايتك والصناعات المتطورة، وتوظيف العرب والحريديم في المجال.

4. مكافحة ظاهرة "هجرة العقول" واستقطاب الإسرائيليين في الخارج.

5. محاربة تضخم اللوائح القانونية في إسرائيل، بهدف الوصول إلى سياسة فتح المشاريع في أقل من 48 ساعة.

6. توسيع مشروع "شقة للإيجار" لآجال طويلة للشباب، وزيادة المعروض من الشقق عبر بناء 150 ألف وحدة سكنية، على أن تتركز النسبة الأكبر من الوحدات في القطاع العربي، مع منح امتيازات للساكنين.

7. الاهتمام بالشريحة العمرية أعلى من 45 عاما عن طريق مشروع "كفالة حكومية".

8. الاستثمار في البنية التحتية. الاستثمار في المشاريع الوطنية بهدف ضخ الأموال في الاقتصاد وخلق فرص العمل، ودراسة القيام بها بالشراكة مع القطاع الخاص.

9. استعادة ثقة الجمهور في الشرطة.

10. خفض الدين العام.

أما مواضع الاختلاف، هي:

1. تخفيض المخصصات المالية المقدمة للمدارس الدينية الحريدية، تسمح هذه الميزانيات للشباب المتدينين بالبقاء بعيدًا عن القوى العاملة وإعالة أنفسهم وعائلاتهم من خلال المنح الحكومية.

2. عدم رفع الضرائب، لأن ذلك سيزيد من هامش العجز المحتمل في الميزانية، وهو ما قد يزعج الجيش الإسرائيلي الذي يبحث عن رفع مخصصاته لتمويل خطة تنوفا، لا تقل عن 70 مليار شيكل.

هناك قانون أساس ينص على أن الميزانية تحدد بموجب القانون، وستُعرض في الكنيست في موعد لا يتجاوز ستين يومًا قبل بداية السنة المالية (يونيو 2021). وبالتالي، فإن الموعد النهائي للحكومة للمصادقة على اقتراح الميزانية وتقديمه إلى الكنيست هو نهاية شهر أكتوبر. وفي حال تعثرت الحكومة في تمرير الميزانية في شهر أكتوبر، سيتعين عليها تسمية حكومة انتقالية في 5 نوفمبر القادم للتمهيد لحل الكنيست وإعلان الانتخابات العامة مجددا.

وهو أحد المسارات التي يبحث عنها نتانياهو بهدف إسقاط الحكومة والعودة إلى السلطة، ربما ذلك يفسر أحد أسباب عدم إقراره ميزانية وطنية في 2020 إبان ائتلافه مع حزب أزرق أبيض "بيني جانتس"، وهو عدم تيسير المهمة على الحكومة الجديدة في حال انتقاله إلى صفوف المعارضة.

عمليا، ستحاول الحكومة الموافقة على اقتراح الميزانية قبل ذلك بقليل من أجل السماح للكنيست بدراسة الميزانية قبل التصويت (عادة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر)، ويمكن التمديد حتى شهر ديسمبر، بشرط موافقة الأغلبية في الكنيست.

أما على المستوى الاجتماعي فتهتم الحكومة الإسرائيلية بتمكين مجموعة من الفئات المجتمعية ذات الأولوية، وهي:

1. **العرب:** من خلال ضخ استثمارات حكومية في المجتمعات العربية داخل الخط الأخضر، من أجل استعادة نظرية التعايش بين اليهود والعرب. كذلك من أجل استعادة الأمن في تلك المجتمعات التي بدأت تظهر فيها ملامح العنف المسلح نتيجة غياب الوجود الشرطي الإسرائيلي وبدأت تهدد اليهود، علما بأن شرارة العنف بين اليهود والعرب في الحرب الأخيرة في غزة انطلقت من العصابات المسلحة العربية في المدن الإسرائيلية، التي من غير المستبعد في الادراك الإسرائيلي أن يكون لها تنسيق مع حركة حماس.

   أما فيما يتعلق بقانون كامينتس (الذي يمنح الحكومة الإسرائيلية حق هدم الملكيات العربية في إسرائيل)، فمن المحتمل أن يتم تأجيل (وليس إلغاء) القانون؛ تحت مبرر أن إلغاء القانون يستلزم استفتاء شعبيا إسرائيليا.

2. **الحريديم:** يشكل المجتمع الحريدي ركيزة قوية في المعسكر اليميني المؤيد لنتانياهو، وستقدم الحكومة الجديدة على تقديم سياسات مناسبة للحريديم في عدد كبير من المجالات بداع سياسي مؤداه الرغبة في تفكيك التحالف بين الحريديم

ونتانياهو. ويبدو أن الحلقة الأضعف في المجتمع الحريدي هي الأرثوذكس الاشكناز المنتسبين لحزب "يهودات هاتوراة"، فتحمل هذه الطائفة الكثير من التحفظات على سياسات نتانياهو أثناء أزمة كورونا، ويحيط بهم غضبا كبيرا بعد حادثة ميرون الذي راح ضحيتها 40 شخصا ولم يتم البدء في تحقيقات حول الحادثة. من غير المستبعد أن تبدأ الحكومة الجديدة في بدء التحقيقات إرضاء للحريديم، وستكون نتائج هذه التحقيقات غير مرضية لزعماء الأحزاب الحريدية بالأخص "شاس". في الأخير يمكن القول إن الحريديم سيتعرضون لاختبارا جادا على صلابة تحالفهم مع نتانياهو.

3. **يهود الخارج:** كان قد اقترح بيني جانتس إقامة وزارة ليهود الخارج ودمجهم في صناعة القرار الإسرائيلي وقد لاقت رفضا من نتانياهو. من غير المستبعد أن يتم تنفيذ الفكرة وتقديم حقيبتها لأحد أحزاب المعارضة بهدف كسر تحالف نتانياهو. تكمن قيمة الفكرة في ترميم العلاقة بين إسرائيل كدولة وبين الجاليات اليهودية التي بدأت تميل إلى العلمانية والنفور من إسرائيل اليمينية، وكذلك الاستفادة من تنفذهم في دوائر وأروقة صناعة القرار الغربية، وأخيرا الاستفادة بهم في الوصول إلى قيادة طبيعية جديدة بعيدا عن نتانياهو يمكن بها أن يأثرون على نتائج الانتخابات بعيدا عن الاتجاه العام الذي بدأ يميل إلى اليمين في إسرائيل. أما الاستفادة الممكنة من الفكرة هو حصول إسرائيل على تحويلات مالية ذات قيمة في تمويل مشاريع محتملة.

4 - التطور العسكري

أحد التأثيرات الأمنية والعسكرية على إسرائيل جراء الحرب في غزة، والسعي لإتمام اتفاق نووي مع إيران هو تزايد التهديدات الأمنية على إسرائيل من الجانب الإيراني ووكلائها الإقليميين. تدخل إسرائيل مرحلة جديدة تزخر بالمراجعات الأمنية في عدد من القضايا وهي: ميزانية الجيش الإسرائيلي، ترميم منظومة الردع، التصنيع الدفاعي العسكري، ضمان التفوق النوعي، إيجاد شبكة إقليمية موسعة لدمج إسرائيل إقليميا على الأقل من الجانب العسكري.

1. **ميزانية الجيش الإسرائيلي:** فشل نتانياهو في إنشاء ميزانية منظمة لإسرائيل، يمكن من خلالها تمويل أنشطة الجيش الإسرائيلي في إطار خطته الاستراتيجية "خطة تنوفا". يطلب الجيش الإسرائيلي مبلغ 3 مليار شيكل إضافية على الـ 70 مليار شيكل لتوفير احتياجاته الداخلية.

صرّح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في يناير 2021 أن توفير احتياجات الجيش يسمح بالفرصة للانقضاض على البرنامج النووي الإيراني، وعليه تم إقرار مجموعة من الخطط العملياتية لتحييد البرنامج النووي الإيراني وتتوقف على الإرادة السياسية.

ستوافق الحكومة الحالية على ميزانية خطة تنوفا العسكرية بشكلها القديم الذي وقف عليه بيني جانتس، وأفيف كوخافي (رئيس الأركان)، خاصة وأنها تشمل جميع الجوانب المتشابكة مع التحدي الأمني مثل المعوق الاقتصادي، والمدني.

مما يعني أنه قد تتجه إسرائيل إلى تنفيذ فكرة إقامة مجتمعات مدنية دفاعية داخل المدن الإسرائيلية بهدف تعزيز الصمود المجتمعي.

2. **ترميم منظومة الردع:** أي نجاح إسرائيل في تدشين مشروع دفاعي صاروخي مع إسرائيل يرتكز على القبة الحديدية بهدف التطوير. وهو ما ظهرت مؤشراته في زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إلى واشنطن في 3 يونيو، إذ أكد بايدن على دعم الولايات المتحدة لتطوير منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية؛ وهو ما يتسق مع استراتيجية بتدشين منظومة ردع صاروخية إقليمية في مواجهة إيران لحفظ التوازن العسكري.

3. **التصنيع الدفاعي العسكري:** تنخفض قدرة إسرائيل على تحويل المساعدات الأمريكية المقدرة بالدولار إلى العملة الإسرائيلية، وهو ما يقيد شركات التصنيع الدفاعي الإسرائيلية عن تصنيع بعض القطع العسكرية المهمة أهمها الزوارق العسكرية. يضاف على ذلك، أنها بحاجة إلى تطوير القبة الحديدية مع الولايات المتحدة.

4. ملامح الاستراتيجية العسكرية المتوقعة: وفيما يلي أبرز النقاط التي من المتوقع أن تتناولها الاستراتيجية العسكرية في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها الحكومة الجديدة في إسرائيل:

أ. بلورة استراتيجية مفصلة طويلة المدى تركز على تعامل إسرائيل مع قطاع غزة، تأخذ في الاعتبار تطور القدرات الصاروخية لحركة حماس وتطويرها لاستراتيجيتها في مواجهة إسرائيل، وتعمل على إضعاف مكانة الحركة في الساحة الفلسطينية، كما تشمل إعادة الجنود المفقودين في القطاع.

ب. تعزيز نظام جمع المعلومات الاستخبارية بالموساد، بالإضافة إلى تعزيز قدرات التنبؤ داخل الأجهزة الاستخباراتية.

ج. شن ضربات استباقية تستهدف الحد من قدرات التنظيمات التي تهدد إسرائيل، وفي مقدمتها حماس وحزب الله.

د. مواجهة انضمام ساحات قتال أخرى إلى غزة، حال اندلاع القتال، مثل ما حدث بالضفة الغربية، وما حدث من إطلاق صواريخ من لبنان وسوريا. بالإضافة إلى منع تحويل القدس إلى بؤرة رمزية للصراع قادرة على إثارة البلبلة داخل الأوساط الفلسطينية.

هـ. تحديد سبل مواجهة تروج حماس للرواية الفلسطينية على مواقع التواصل الاجتماعي، وتخصيص ميزانية للسيطرة على المحتوى الذي يشوه صورة إسرائيل.

و. ضمان دعم إدارة بايدن والتأكيد على تعهدها بالحفاظ على التفوق العسكري والأمني الإسرائيلي في المنطقة، مع ضمان عدم توصل الإدارة الأمريكية إلى اتفاق مع إيران من شأنه التأثير على إسرائيل أو يسمح لإيران بتطوير قدراتها النووية.

ز. تعزيز القدرات الدفاعية لإسرائيل، والحصول على الدعم الأمريكي لتجديد منظومة القبة الحديدية – وهو ما تعهد به بادن في لقائه ببنيامين نتنياهو خلال الحرب على غزة.

ح. إعادة النظر في أولويات المؤسسات الأمنية، وتلافي الخطأ الكامن في تضخيم الخطر الإيراني، ما سمح لحماس بتطوير قدراتها وزاد من تهديدها على أمن إسرائيل.

ط. استمرار عمليات التطبيع مع الدول العربية، ومحاولة كسب المزيد من الدول في صف إسرائيل للحد من التأثير الإقليمي في حالة اندلاع أي مواجهة مع حماس.

ي. تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية وتقويتها وهو ما يسهم في تقويض من حركة حماس.

ك. تجديد بنك الأهداف بشكل مستمر استعداداً لأي معركة محتملة مع الفصائل الفلسطينية.

ل. دعم مصر للعب دور أكبر في قطاع غزة، وهو ما سيكون له مردود إيجابي على الأوضاع الأمنية، ودعم عملية إعادة الإعمار بما ينعكس على استقرار الأوضاع لفترة وإضعاف حماس.

م. تأهيل قوات خاصة بالجيش لمختلف المهام، بحيث تكون معنية بحماية الجبهات المختلفة حال اندلاع صراع متعدد الجبهات.

ن. زيادة الاستثمار في تقنيات الاستخبارات والمنظومة الإلكترونية والدفاع الجوي والتسليح الدقيق لسلاح الجو.

س. زيادة حجم الجيش الإسرائيلي في ضوء التحديات المتزايدة، فسابقاً كان الاتجاه إلى جيش صغير وذكي، لكن الأمر مختلف الآن مع تعاظم المخاطر على جبهتين أو ثلاث.

العلاقات الإقليمية

1 - العلاقات مع مصر

ترى الحكومة الإسرائيلية الجديدة ضرورة دعم العلاقات مع مصر ومحاولة توسيعها في أكثر من مجال.

هناك مجموعة جديدة من المتغيرات التي دخلت على معادلة العلاقة الإسرائيلية-المصرية، وهي ملف إعادة إعمار في غزة وضمان عدم تقدم حماس عسكريا، مشروع الطاقة في شرق المتوسط.

من المحتمل أن تقدم الحكومة الإسرائيلية على دمج أبعاد جديدة في معاهدة السلام مع مصر، مثل ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، وخليج العقبة. كما يحيط القلق بإسرائيل من احتمال تسلل المواد الخام من سيناء لقطاع غزة ووقوعها في سلطة حماس مما يسهم في تعزيز قدرتها العسكرية. إضافة إلى أن إسرائيل تتابع بدقة مشروعات تحديث القوات المسلحة المصرية.

2 - التطبيع مع الدول العربية، والإسلامية، والأفريقية

إن التكنولوجيا والتفوق العسكري الإسرائيلي والمؤسسات التعليمية والنفوذ الهائل مع الولايات المتحدة تجعل إسرائيل شريكًا جذابًا للعديد من الدول العربية. ونظرًا لأن الرأي العام الإسلامي العالمي يصبح أقل استعدادًا للتخلي عن هذه المزايا للقضية الفلسطينية، فإن التطبيع سيصبح أكثر قابلية للحياة بغض النظر عن الانجراف اليميني الإسرائيلي. كما سيشكل مدى عمق العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة في مجال التصنيع العسكري محددا مهما في إقامة علاقات وثيقة بين إسرائيل والدول الافريقية في المجال الأمني وتصدير السلاح.

سيتحدد شكل علاقة إسرائيل بالإقليم بتطورات الاتفاق النووي مع إيران، إذ ستحرص الحكومة الإسرائيلية الجديدة توظيف مخاوفها من الاتفاق عبر تعميق الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ودفع مجموعة من

الاتفاقات الإقليمية في مجالات التنمية، والشأن العسكري الأمني، من أجل تحقيق مشروعها الاستراتيجي بالدمج مع الإقليم.

أ. استمرار مسيرة التطبيع من عدمه

ترغب مجموعة الدول العربية على رأسها مصر في دفع مسيرة السلام عبر استغلال الزخم الأخير من الحرب في غزة، عبر ترتيب الصف الفلسطيني وتقديم طرح لتسوية سلام محتملة تهدف لإقامة دولة فلسطينية.

ترى الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحكومي الحالي أن الحديث عن تسوية سلام لحل القضية الفلسطينية لن يتأتى إلا من خلال عقد اتفاقات تطبيع تستكمل اتفاقات إبراهام، تسير وفق مبدأ السلام مقابل السلام. أما تحديد مستقبل الدولة الفلسطينية فلا يخرج كثيرا عن صفقة القرن.

ستبحث الحكومة الإسرائيلية دعم الولايات المتحدة لاستمرار مسيرة التطبيع مع دول الخليج (بالتحديد مع السعودية).

يحد هذا المسار مجموعة من الاعتبارات، وهي:

1. تسوية القضية الفلسطينية، وإن كان اعتبارا لا يحمل مؤشرا قويا.
2. اتجاهات الرأي العام الداخلي في البلدان المعنية بالتطبيع مع إسرائيل.
3. وجود منافسين إقليميين آخرين غير إسرائيل تسعى لإقامة مشاريع إقليمية قائمة على البنية التحتية في مجالات متنوعة.
4. حجم التمويل المقدم من الجهات الخارجية ذات الصلة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ب. العلاقة مع الامارات

يبحث البلدان تعميق التعاون الاستراتيجي بهدف إقامة مشاريع إقليمية في مجالات مختلفة، في مجال التعاون المالي، والسيبراني، والطيران والفضاء، ومجالات ثقافية، وفي مجالات الطاقة.

أما في مجال الطاقة، فتسعى الامارات لدخول سوق الطاقة في شرق المتوسط من خلال إقامة علاقات قوية مع إسرائيل، مع محاولة الانضمام إلى مؤسسة "منتدى غاز شرق المتوسط".

ج. العلاقات مع الخليج

في مجال الطاقة بهدف تصديره للسوق الاوروبية، وذلك من خلال تحفيز العلاقات الاسرائيلية الخليجية واستكمال مسيرة التطبيع مع دول المنطقة، بدعم من الولايات المتحدة.

يتحدد ذلك بمجموعة من الاعتبارات، من بينها: تأثير تطورات القضية الفلسطينية على شكل العلاقات بين اسرائيل والخليج، تأثيرات ما بعد الاتفاق النووي إذ ترغب اسرائيل في الحفاظ على اصطفاف سياسي بين اسرائيل والخليج.

ستعمل الولايات المتحدة على دفع دول الخليج لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل في مجموعة من المجالات أهمها المجال الأمني، والمجال الاقتصادي التنموي (الطاقة). وإن كان الموقف السعودي حتى الآن يرفض توقيع اتفاق تطبيع مع إسرائيل.

3 - العلاقات مع الأردن

واجهت الأردن وإسرائيل توترا حادا في العلاقات أثناء فترة حكم نتانياهو، نتيجة الممارسات الاستيطانية الاستفزازية التي تقوم بها حكومته في الأماكن المقدسة في الضفة الغربية. ومحاولة إسرائيل لتحييد دور الأردن في حماية المقدسات لصالح دول عربية أخرى.

ترغب إسرائيل في إتمام مشروع شق القناة بين البحر الأحمر والبحر الميت؛ من أجل توليد الطاقة، وتحلية مياه البحر الميت والحفاظ على مستواه المائي، واستصلاح أراضي زراعية شرقي صحراء النقب رغبة منها في التوسع الزراعي بعد أزمة كورونا.

يرفض الأردن الموافقة على المشروع إلا بعد تسوية القضية الفلسطينية، وهو ما دفع المؤسسات النقدية الدولية مثل البنك الدولي للتقرير بأن المشروع يفتقد

لـلإرادة السياسـية مـن الأردن.

مـن المرجـح أن تتدخـل الولايـات المتحـدة للضغـط علـى الأردن بإتمـام المشـروع مقابـل ضمـان أمـن السـلطة الأردنيـة الهاشـمية مـن خـلال تفعيـل القاعـدة العسـكرية الامريكيـة الجديـدة علـى الحـدود مـع العـراق.

يواجـه الأردن ضغوطـا اقتصاديـة وسياسـية حـادة تدفعـه لتفعيـل سياسـة خارجيـة نشـطة تتوجـه إلـى دول مثـل الصيـن وروسـيا وبعـض الـدول الأوروبيـة التـي تقـدم لـه المنـح والقـروض لإدارة الأزمـة الاقتصاديـة.

4 - الدول الإقليمية

يتمـاس المشـروع الاسـتراتيجي الإسـرائيلي فـي المنطقـة مـع مشـاريع استراتيجية لإيـران وتركيـا. وبالتالـي مـن الأهمية بمـكان أن تتبنـى الحكومـة الإسـرائيلية الجديـدة سياسـة خارجيـة تسـعى للحـد مـن المشـاريع الإقليميـة الأخـرى.

أ. إيران

تسـعى إسـرائيل لوضـع خطـوط أسـاس أمـام الإدارة الأمريكيـة بشـأن طبيعـة إدارة أزمـة الاتفـاق النـووي، وهـي:

أولا: الوصـول إلـى اتفـاق نـووي شـامل يضـم كافـة الابعـاد الرئيسـية للتهديـد الإيرانـي علـى إسـرائيل، وهـي: مراقبـة المـواد الانشـطارية (عمليـات التفتيـش)، وأنظمـة التوصيـل، وأنشـطة تحويـل البرنامـج إلـى أسـلحة (صناعـة السـلاح الصاروخـي)، والتهديـد الإقليمـي مـن خـلال تمويـل وكلائهـا فـي المنطقـة. كمـا يؤطـره جـدول زمنـي مطـول يتلافـى العيـوب الزمنيـة فـي الاتفـاق القديـم.

ثانيا: لا توافـق إسـرائيل علـى طبيعـة إدارة الولايـات المتحـدة للأزمـة التـي تميـل إلـى الجانـب التوافقـي علـى حسـاب الطبيعـة الهجوميـة. إذ تـرى الحكومـة الإسـرائيلية (الأجهـزة الأمنيـة والعسـكرية فيهـا، والجنـاح السياسـي) ضـرورة وجـود عقبـات قويـة فـي مواجهـة إيـران مـن أجـل ردعهـا؛ يمكـن أن تتشـكل فـي خيـارات عسـكرية قابلـة للتطبيـق إذا دعـت الحاجـة.

ثالثا: التأكيـد علـى إدمـاج إسـرائيل إقليميـا واسـتغلال أزمـة النـووي الإيرانـي مـن خـلال الوصـول إلـى اتفـاق إقليمـي شـامل يضـم جميـع الأطـراف المتضـررة مـن التهديـدات الإيرانيـة وعلـى رأسـها دول الخليـج، التـي سـعت إسـرائيل لعقـد اتفاقـات تطبيـع مـع بعضهـا (الإمـارات والبحريـن)، وترغـب فـي دعـم وتشـجيع أمريكـي لاسـتكمال مسـيرة التطبيـع مـع بقيـة دول الخليـج (منهـا السـعودية).

لا تقتصـر مسـيرة التطبيـع علـى المسـتوى السياسـي فقـط، بـل تتضمـن المسـتوى العسـكري والأمنـي كذلـك. فنجحـت إسـرائيل فـي تشـكيل لجنـة مشـتركة مـع الولايـات المتحـدة لبحـث تهديـدات الطائـرات بـدون طيـار، ومن غير المسـتبعد أن تطلـب إسـرائيل توسـيع عمـل اللجنـة ليشـمل دول الخليـج لتركـز جهـداً جماعيـاً مماثـلاً لمواجهـة الصواريـخ الباليسـتية والقذائـف القصيـرة والمتوسـطة المـدى والطائـرات بـدون طيـار.

يعـزز ذلـك رغبـة الولايـات المتحـدة التـي لوحظـت منـذ عهـد ترامـب برفـع العبـء المالـي عنهـا فـي مجـالات تطويـر السـلاح مـع إسـرائيل، وبالتالـي يمكـن لـدول الخليـج تعويـض تكاليـف التطويـر العسـكري.

رابعا: ضمـان التفـوق النوعـي العسـكري للجيـش الإسـرائيلي فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، قـد يتطـور إلـى رغبـة إسـرائيلية بمراقبـة خطـط تطويـر السـلاح فـي الجيـوش الإقليميـة فـي المنطقـة.

سـتبحث الحكومـة الجديـدة فـرص تنميـة العلاقـات بيـن إسـرائيل ودول الخليـج لمواجهـة التهديـدات الإيرانيـة المحتملـة بعـد اتفـاق النـووي. بالتـوازي ستسـتمر إسـرائيل فـي بحـث فـرص إتمـام انضمـام إسـرائيل للقيـادة المركزيـة للجيـش الأمريكـي "سـنتكوم".

ستسـتمر الضربـات الإسـرائيلية فـي سـوريا لمواجهـة الأنشـطة المحسـوبة علـى إيـران، جنوبـي سـوريا. ممـا سـيرفع درجـة الاحتـكاك بيـن إسـرائيل وحـزب اللـه اللبنانـي. مـع اسـتمرار حـروب الظـل والوكالـة بيـن إسـرائيل وإيـران.

ب. تركيا

تصـل تركيـا والولايـات المتحـدة إلـى درجـة تفاهـم كبيـرة بعـد تسـوية ملـف الإس400-، ووضـع حـدود للعلاقـة بيـن تركيـا وروسـيا، وهـو مـا سـيضع أمـام الولايـات المتحـدة متغيـرا يدفعهـا لضـرورة تحسـين العلاقـة بيـن تركيـا وإسـرائيل. ذلـك

المشهد لا ينفي استمرار التعاون الأمني بين إسرائيل وتركيا في عدد من المناطق.

تستهدف الولايات المتحدة تحقيق أمن الطاقة للدول الأوروبية من خلال إتمام مشاريع الطاقة الإقليمية في شرق المتوسط سواء كان الغاز الطبيعي أو الكهرباء.

5 - الدول الافريقية

يلعب المستوى الأمني الدور الأهم في دعم العلاقات بين إسرائيل والدول الافريقية، ويتمثل تصدير السلاح الإسرائيلي إلى أفريقيا منصة انطلاق لتعزز إسرائيل نفوذها، وترسيخ موقعها في القارة السمراء، ومواجهة التهديدات الإيرانية والتركية في القارة.

تتبنى إسرائيل منظورا واسعا للنواحي الأمنية يشمل صفقات الأسلحة، والمعرفة وتبادل المعلومات الاستخبارية، والمساعدة في مكافحة الإرهاب، وتدريب قوات الأمن.

تعتبر إريتريا فرصة اقتصادية لإسرائيل، كذلك فإن المصالح معها في الحالة الإسرائيلية هي بالأساس أمنية وتنبع من موقعها شرق السودان، وساحل البحر الأحمر، وقربها من مصر باب المندب، وطرق الشحن إلى إيلات، اليمن والسعودية. قامت إسرائيل بتشغيل سفن إرساء ومحطة استخبارات في إريتريا لأغراض الاستماع، وذلك في إطار محاولة إحباط تهريب الأسلحة من إيران إلى حماس وحزب الله. وهو ما يدفع بالتقدير إلى أن إسرائيل تستهدف من أريتريا بشكل أساسي ترسيخ موقعها في البحر الأحمر.

تقيم إسرائيل حاليًا علاقات دبلوماسية مع 41 دولة أفريقية، ويوجد في 11 منها سفارات (إثيوبيا وإريتريا وكينيا وجنوب إفريقيا وأنغولا ورواندا والسنغال وساحل العاج وغانا ونيجيريا والكاميرون)، ومؤخرا إمكانية تطبيع وتوسيع العلاقات مع تشاد والمغرب والسودان.

تستهدف إسرائيل الوصول إلى قواعد مؤيدة لها على شواطئ البحر الأحمر، لا ينفصل ذلك عن رغبة اثيوبيا الأخيرة بإقامة قواعد عسكرية بحرية بهدف توثيق العلاقات مع إسرائيل.

6 - الدمج الإقليمي لإسرائيل في المنطقة

تستهدف إسرائيل مواصلة استراتيجية الدمج الإقليمي في المنطقة من خلال استحداث البنية التحتية الإقليمية مع عدد مترابط من دول المنطقة. ومن المرجح أن تعمل الحكومة الجديدة على إنشاء لجنة وزارية في ملف البنية التحتية، وستشمل اللجنة جميع الهيئات الأساسية ابتداءً من مرحلة التخطيط، أي اللجنة الوطنية للبنى التحتية الوطنية وأجهزة الإنفاذ الحكومية المختلفة المتفرعة حالياً في عدد من الوزارات المختلفة. وستتركز اللجنة على تطوير بنية تحتية في مجالات المياه، والزراعة، والنقل البري والبحري، والطاقة، والتجارة.

يميل التقدير إلى أن ملف الطاقة (الغاز الطبيعي، والكهرباء) هو أكثر الملفات المتداخلة مع مشروع الدمج الإقليمي، وسعي إسرائيل إقامة بنية تحتية وطنية لخدمة ملف الطاقة. بالإضافة إلى أن إسرائيل شرعت في انتهاج استراتيجية دمج البيئة بالأمن القومي، وبالتالي ستهتم إسرائيل في دخول الاقتصاد الأخضر كونه من أهم قضايا المتشابكة مع العالم الغربي، والاتحاد الأوروبي بشكل خاص.

أ. كهرباء

من المقدر أن تلجأ الحكومة الجديدة لتوثيق التعاون مع الصين من أجل إقامة بنية تحتية كهربائية قوية تسمح بتحويل فائض الطاقة الكهربية الإسرائيلية إلى السوق الأوروبية.

كانت وقّعت قبرص وإسرائيل واليونان، مارس 2021، اتفاقية مبدئية حول مشروع الربط الكهربائي، لمدّ أطول خط كهرباء تحت المياه في العالم، يربط شبكات الكهرباء الخاصة بالبلدان الثلاثة تحت مسمى مشروع يورو آسيا انتركونكتور. يسمح المشروع الإسرائيلي الأوروبي بتعزيز قدرة إسرائيل على توليد الطاقة الشمسية.

ب. غاز

من المرجح أن تحرص الحكومة الإسرائيلية الجديدة على "مأسسة" علاقاتها الإقليمية الجديدة خاصة في

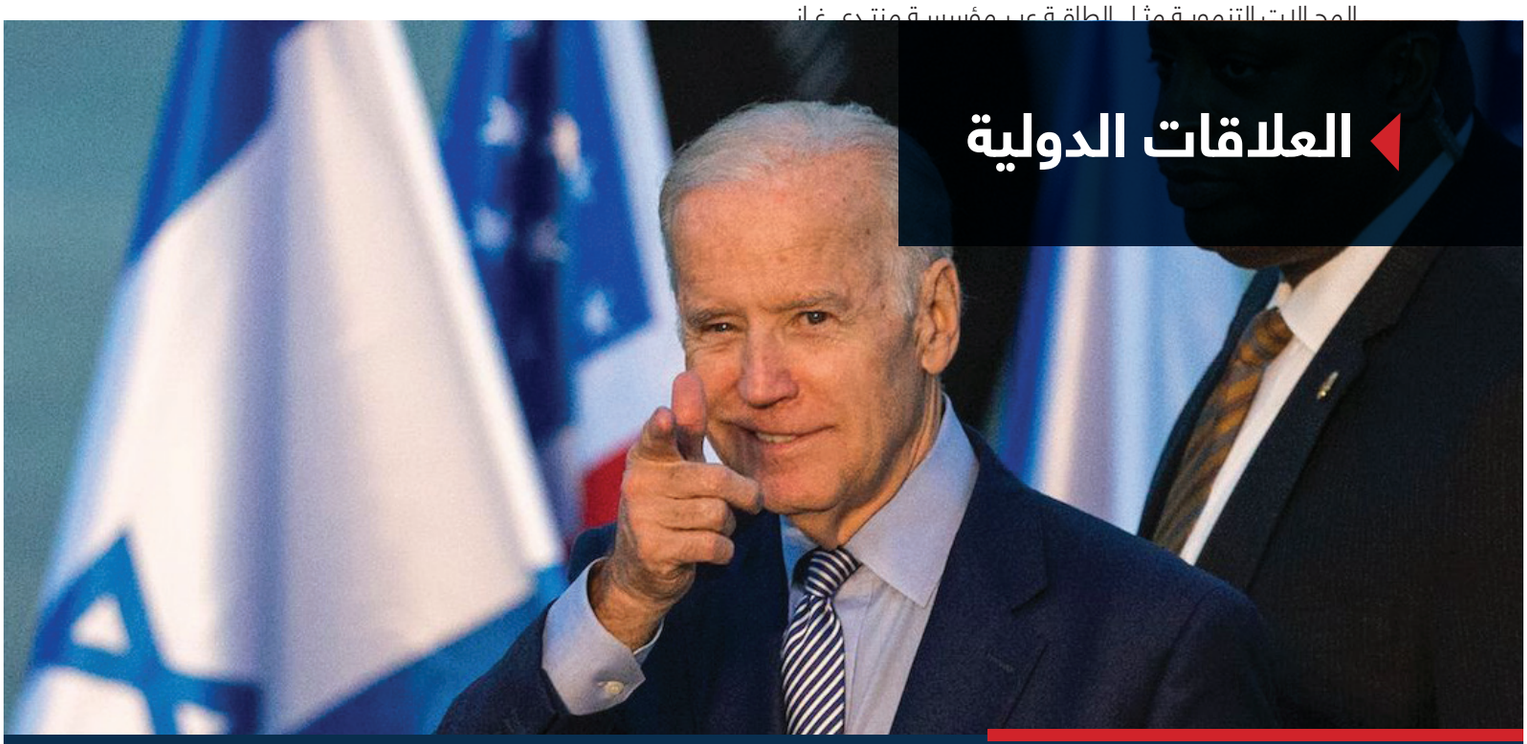

العلاقات الدولية

في أوروبا والولايات المتحدة، سيستمر تخفيف حدة الانتقادات الموجهة لإسرائيل بسبب المخاوف من تغذية معاداة السامية التي طال أمدها عن طريق الخطأ، وهو أمر من شأنه أن يبطئ التحولات السياسية الغربية المحتملة سيكون ذلك زلزاليًا بدرجة كافية لإقناع الإسرائيليين بتغيير مواقفهم السياسية.

1 - العلاقة مع الولايات المتحدة

تتحدد العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة من خلال مجموعة معقدة من المحددات، تحت إطار أن إسرائيل هو الحليف الاستراتيجي والتقليدي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

ترغب الولايات المتحدة في ظل إدارتها الحالية (وفق ما جاء في أجندة الحزب الديموقراطي) أن تحافظ إسرائيل على هويتها دولة يهودية وديموقراطية، وهو ما تتحفظ عليه واشنطن في الوضع الحالي وهو أنها ترى إسرائيل تميل إلى اليمين الراديكالي في ظل إدارة نتانياهو، مشددة على أن حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي سيكون على أساس "حل الدولتين". وسارع بايدن بالاتصال مع بينيت فور مصادقة الكنيست على الحكومة الجديدة.

من غير المستبعد أن تركز الولايات المتحدة (إدارة بايدن) دعمها للحكومة الجديدة وتضمن بقائها؛ كونها تشكل فصلا نهائيا للحكومات اليمينية المتطرفة وإيجاد بديل لوحدة وطنية تجمع اليمين والوسط واليسار. ربما ينعكس ذلك في زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة لوضع خطوط أساس واضحة المعالم.

مـن المقـدر، أن يشـمل الدعـم مجـالات عديـدة، أهمهـا المجـال العسـكري والأمنـي أي بيـن وزارة الدفاع الإسرائيلية ونظيرتها الأمريكية (البنتاجون).

لكـن ذلـك لا يمنـع حـدوث توتـرات أو تباعـد فـي وجهـات النظـر بيـن الطرفيـن فـي عـدد مـن الملفـات، يمكـن عرضهـا فـي التالـي:

أ. عملية السلام

لا تحمل الولايات المتحدة رؤية واضحة أو خطة محـددة لعمليـة السـلام فـي الشـرق الأوسـط، وهـو مـا قـد تستغله الحكومة الإسرائيلية الجديدة في طرح وجهة نظرها وتوضيح خطوط الأساس فيمـا يتعلـق بالملـف، كمـا يمكـن للحكومـة الإسـرائيلية أن تعمـل علـى تداخـل ملـف السـلام بملـف الاتفـاق النـووي الإيرانـي إذ مـن الجديـر بالإشـارة إن الحكومـة الحاليـة لا تـرى ملابسـات الاتفـاق النـووي بشـكل الحالـي وتـرى أنـه يمثـل تهديدا لأمنها خاصة فـي مجال النشاط الإيرانـي فـي الإقليـم عبـر وكلائهـا.

لـذا مـن المحتمـل أن تتمسـك إسـرائيل لمـف ضـم غور الأردن كورقة لا يمكن التنازل عنها، بل والتمهيد بتمكيـن حضورهـا فـي هـذه المنطقـة. خاصـة أنـه يلقـى قبـول أغلـب الأحـزاب فـي الحكومـة ويلقـى قبـولا ودعمـا شـعبيا إسـرائيليا. ويتبقـى أمـام هـذا الملـف التحـدي المتمثـل فـي قبـول فكـرة الضـم علـى الصعيـد الإقليمـي، الأوروبـي، الأمريكـي.

تنتهج إسرائيل سياسة خارجية نشطة في أوروبا مـن أجـل تشـكيل تحالفـات اسـتراتيجية يدخـل ضمنهـا ملـف القضيـة الفلسـطينية وشـكل السـلام المنشـود فـي الشـرق الأوسـط عبـر روايـة إسـرائيلية خالصـة، بـدأت فـي ذلـك عبـر مجموعـة دول الفيشـجراد (أي شـرق أوروبـا)، ومـن غيـر المسـتبعد أن يتـم قبـول فكـرة ضـم غـور الأردن فـي أوروبـا عبـر النفـاذ مـن ثغـرة اسـتراتيجية فـي صناعـة القـرار الأوروبـي بشـكل عـام وهـي أن بروكسل لا تنجح كثيرا في صياغة موقف موحد حـول كثيـر مـن الملفـات، مـن ضمنهـا ملـف السـلام فـي الشـرق الأوسـط.

أمـا الولايـات المتحـدة، فيميـل التقديـر لتصريـح نتانياهـو السـابق "أنـه لـن يحـدث ضـم لغـور الأردن مـن دون موافقـة الولايـات المتحدة". لذا ستحاول إسـرائيل توفيـق أوضاعهـا فـي غـور الأردن (كمـا ورد الذكـر سـابقا) أي مـن خـلال إقامـة مشـاريع بنيـة تحتيـة خدميـة، وتصنيعيـة تتبـع سـيادتها، مـع عـدم اسـتبعاد فكـرة إقامـة بعـض المسـتوطنات.

القضيـة الرئيسـية الثانيـة، "القـدس"، تـرى الولايـات المتحـدة أن احتفـاظ إسـرائيل بسـيادتها علـى كامـل القـدس يوطـد الاسـتقرار الأمنـي فـي المدينـة ككل، لـذا لـن تتحفـظ الولايـات المتحـدة عـن سياسـات سـيادية إسـرائيلية مسـتقبلية لتعزيـز الأمـن فـي القـدس الشـرقية، مثـل زيـادة الحضـور الشـرطي والعسـكري فـي الأماكـن المقدسـة، وسـيكون ذلـك بالتنسـيق مـع الأردن. أمـا مسـتقبل القـدس فـي عمليـة السـلام، فينبنـي الموقـف الأمريكـي بشـأن هـذه المسـألة علـى محـدد واحـد تقريبـا وهـو عـودة افتتاحهـا لقنصليتها

في القدس الشرقية وهو مؤشر ضعيف على الموافقة الأمريكية على أن تصبح القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

أما القضية الثالث، فهي المستوطنات، صرح بايدن أن الولايات المتحدة لا تدعم بناء المستوطنات في الضفة الغربية، لأنها تقوض حل الدولتين. ولكن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة قد تتبنى موقفا معاديا تجاه إسرائيل في حال إقرار الأخيرة بناء مزيد من الوحدات الاستيطانية، في منطقتين: غور الأردن، وضواحي القدس الشرقية.

ب. العلاقات السياسية

فيما يتعلق بالعلاقات السياسية بين إسرائيل والولايات المتحدة، فينبغي التقدير بأنه لا يمكن صرف العلاقة على مستوى واحد داخل جميع المؤسسات الأمريكية (أي البيت الأبيض، والبنتاجون، والكونجرس، والمؤسسات الأمنية الاستخباراتية). ففي الوقت الذي قد يحدث توترا في العلاقة بين إسرائيل والبيت الأبيض أو الكونجرس لن ينصرف هذا التوتر على العلاقة بين إسرائيل والبنتاجون على سبيل المثال، التي لا تزال تحافظ على البعد الأهم في العلاقة الخاصة بين الطرفين.

ولكن لن يمنع ذلك محاولة الحكومة الإسرائيلية الحثيثة لترميم علاقتها مع الجناحين الحزبيين الأمريكيين (الديموقراطي والجمهوري) من أجل ضمان موقف أمريكي شعبي مناصر لسياسات إسرائيل.

كما يرغب الطرفان في تعميق الحوار الاستراتيجي لتنسيق وجهات النظر حول عدد من الملفات والقضايا، مثل علاقة إسرائيل بالصين، والتعامل الإسرائيلي مع أزمة الاتفاق النووي الإيراني، والتعامل الإسرائيلي مع التهديدات الأمنية في المنطقة، والتطوير العسكري، ودعم تنمية العلاقات الإسرائيلية في المحيط العربي والإسلامي والافريقي.

ج. العلاقات العسكرية

يخضع التحرك لنقل إسرائيل إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية "سنتكوم" من القيادة الأوروبية الأمريكية (إي يو كوم) مؤخرًا لجزء من مراجعة البنتاجون للموقف العالمي لإدارة بايدن. لكن تخرج تصريحات قادة "السنتكوم" بتفاؤل حول إتمام نقل إسرائيل لقائمة دول القيادة المركزية.

تتخوف الولايات المتحدة من سياسة إسرائيل تجاه أزمة النووي الإيراني، لا سيما وأن التصريحات الرسمية الصادرة عن النخبة العسكرية في إسرائيل تلوح بعمل عسكري منفرد، ورغم عدم توفر مؤشرات كافية لترجيح هذا المسار إلا أن إسرائيل قد تدفع إلى توريط الولايات المتحدة في عمل عسكري مع إيران.

بالإضافة إلى أن توقف مسيرة التطبيع (اتفاقات إبراهام) بين إسرائيل والدول الخليجية أضعفت من فرص انضمام إسرائيل إلى "السنتكوم" حتى الآن.

لـن يمنـع ذلـك مـن التقديـر بـأن هنـاك مسـتقبل واعـد للعلاقـات العسـكرية بيـن الطرفيـن، يتقـدم فيهـا ملـف تطويـر الأسـلحة الإسـرائيلية بالأخـص فـي المجـال الدفـاع الصاروخـي. بالإضافـة إلـى تطـور لجـان العمـل المشـتركة بيـن البلديـن فـي مجال مكافحة المسيرات والصواريخ إلى مشاريع تطويـر عسـكري مشـتركة.

2 - العلاقة مع الصين

تتراكـم المؤشـرات الداعمـة علـى ضـرورة توثيـق العلاقـات بيـن إسـرائيل والصيـن، والوصـول إلـى تفاهـم محدد مع الولايـات المتحدة بشأن تنظيم تلـك العلاقـات المشـتركة مـع بكيـن. لا سـيما وأن الصين تظل ورقة مساومة إسرائيلية امام الولايات المتحـدة للحفـاظ علـى دعمهـا غيـر المشـروط.

تسـتهدف إسـرائيل إقامـة مشـاريع بنيـة تحتيـة عملاقـة تعتمـد علـى إقامـة خطـوط سـكك حديـد، موانـئ بريـة وبحريـة، وشـبكة طـرق نقـل. وهـو مـا يسـتلزم عقـد علاقـة جيـدة مـع الشـركات الصينيـة.

عـلاوة علـى أن التقديـر يميـل إلـى وجـود تأثيـرات سـلبية نتيجـة التوتـر فـي العلاقـات بيـن الصيـن والولايـات المتحـدة إلـى درجـة ممكنـة مـن الاصطـدام، قـد تمتـد هـذه التأثيـرات إلـى سـوريا وشـرق المتوسـط.

مـن غيـر المسـتبعد أن يشـمل الحـوار الاسـتراتيجي بيـن إسـرائيل والولايـات المتحـدة ملـف العلاقـات الإسـرائيلية الصينيـة، ليصـل الطرفـان إلـى تفاهـم بتحجيـم العلاقـات مـع الصينيـة إلـى أدنـى مسـتوى وتقتصـر فقـط علـى توريـد العربـات الكهربيـة. ممـا قـد يدفـع الصيـن للبحـث عـن منافسـين إقليمييـن لإسـرائيل وعقـد علاقـات وثيقـه معـه (مثـل تركيـا أو مصـر)

3 - العلاقة مع روسيا

تتحدد العلاقـة بيـن إسـرائيل وروسـيا فـي عـدد مـن الملفـات أهمهـا الازمـة السـورية، ومراقبـة روسـيا للتمـدد الإيرانـي فـي سـوريا ومـدى تهديـده للأمـن القومـي الإسـرائيلي.

تقلق المؤسسـات الأمنية والعسـكرية الإسـرائيلية مـن احتمـال التوتـر بيـن إسـرائيل وروسـيا وانعكاس ذلـك علـى مـدى تأثيـر النشـاط الإيرانـي فـي سـوريا بالسـلب علـى الامـن القومـي الإسـرائيلي. كان قـد صـرّح سـفير روسـيا فـي إسـرائيل أن موسـكو لا تسـتطيع إجبـار إيـران علـى المغـادرة. لـذا بـات هنـاك إدراكا إسـرائيليا راسـخا أن التنسـيق الروسـي الإسـرائيلي هـو مرتكـز مهـم لضمـان أمـن إسـرائيل مـن الجهـة السـورية.

لا يرتبـط التخـوف الإسـرائيلي مـن طبيعـة العلاقـات مـع روسـيا وتأثيراتهـا علـى سـوريا فقـط، بـل يمتـد ليشـمل طبيعـة العلاقـات بيـن روسـيا وإيـران ذاتهـا، خاصـة فيمـا يتعلـق باحتمـالات نقـل تكنولوجيـا عسـكرية روسـية إلـى إيـران قـد تهـدد إسـرائيل، ممـا يلـزم الأخيـرة بعقـد علاقـات هادئـة مـع موسـكو؛ لضمـان إدراج مخاوفهـا فـي عمليـة صناعـة القـرار الروسـي.

يضاف على محددات العلاقة بين الجانبين هو ملف القضية الفلسطينية والوضع الأمني في غزة، إذ ترغب موسكو في تعزيز نشاطها الدبلوماسي العالمي بالتدخل في ملف القضية الفلسطينية مما تسبب في حدوث أزمات دبلوماسية بين موسكو وتل ابيب وصلت إلى مستوى التوتر، خاصة فيما يتعلق بالوضع الأمني في قطاع غزة. ربما يزيد ذلك في حالة أن انضمت روسيا إلى المبادرة المصرية بتدويل ملف إعمار غزة.

4 - العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

صرّح الاتحاد الأوروبي أنه يتطلع للعمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة في قضايا السلام. ولكن يفتقد الاتحاد الأوروبي القدرة على صياغة موقف موحد تجاه الكثير من القضايا الأخلاقية والسياسية منها القضية الفلسطينية.

نتج ذلك عن سياسة خارجية نشطة لإسرائيل تستهدف الوصول إلى تكتلات سياسية بهدف إقامة علاقات استراتيجية معها تسمح بالتأثير على قراراتها بشأن بعض القضايا من بينها القضية الفلسطينية. مثل هذه التكتلات هو دول الفيشجراد.

الخلاصة

- **أولا:** في ضوء ما سبق يتضح أن أهم متغير شهدته الساحة الداخلية الإسرائيلية خلال الفترة الأخيرة تتمثل في الإطاحة بنتانياهو من رائسة الحكومة أكثر من مسألة تشكيل حكومة جديدة تحاول أن تضع مسألة التغيير عنوانا وإطارا لسياستها.
- **ثانيا:** من المؤكد أن تركيبة الحكومة الجديدة تحمل في طياتها كافة عوامل تفجيرها أو عدم بقائها في الحكم لفترة طويلة خاصة وأن توجهات أعضائها شديدة الاختلاف خاصة في المجال السياسي وتحديدا في القضية الفلسطينية التي لابد أن تحظى بالأهمية خلال الفترة القادمة.
- **ثالثا:** يزيد من العقبات المثارة أمام الحكومة الجديدة أن رئيس وزرائها ينتمي إلى أقل الأحزاب عددا في الكنيست ومن ثم سيشكل هذا الأمر عاملا مؤثرا على قوة شخصية وتأثير بنيت على فرض مواقفه واتجاهاته وعلاقاته مع الأحزاب الأخرى المشاركة في الائتلاف الحكومي والتي تدرك أنه جاء في هذا المنصب كنوع من التسوية الضرورية لإقصاء نتانياهو.
- **رابعا:** في نفس الوقت، ستكون المعارضة الإسرائيلية برئاسة نتانياهو أكثر شراسة نظرا لتمتعها بالقوة والقدرة على طرح العديد من مشاريع

القوانين التي من شأنها احراج الحكومة وقد يصل الأمر إلى اسقاطها.

خامسا: سوف تسعى الحكومة الجديدة إلى أن تؤكد أنها ترفع شعار التغيير في كل جوانب الحياة في إسرائيل خاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي وهو في تقديرنا العنصر الرئيسي الذي يمكن أن يطيل أمد هذه الحكومة مع محاولة ابتعادها بقدر المستطاع عن الموضوعات الخلافية حتى لا تتعرض للسقوط في أول مواجهة ممكنة.

سادسا: ستحرص الحكومة الجديدة على أن تبدي قدرا من المرونة في التعامل مع الولايات المتحدة في ملف عملية السلام ولا تمانع في استئناف المفاوضات بما يحقق مصالح إسرائيل إلا أنها ستظل أكثر تشددا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

سابعا: ستحرص الحكومة الجديدة على أن تزيد من توجهاتها في مجال التطبيع مع الدول العربية ولعل تولي يائير لابيد وزارة الخارجية وهو شخصية مقبولة إلى حد كبير سيكون عاملا مساعدا لإسرائيل في هذا الشأن.

ثامنا: لعل أهم ما يمكن أن يؤثر بالسلب على تماسك الحكومة وبقائها انفجار الأوضاع مرة أخرى في القدس والضفة الغربية وفي أراضي 48 وغزة حيث أن التوترات في هذه المناطق سوف يفرض على الحكومة الجديدة اتخاذ إجراءات ليست أقل من تلك التي اتخذها نتانياهو وبالتالي الدخول في أزمة جديدة قد تؤثر بالسلب على قوة وتماسك الحكومة.

تاسعا: وفي النهاية فإن أمام الحكومة الإسرائيلية الجديدة بكافة مقاييسها ومعاييرها وأن مسألة بقائها لفترة طويلة غير مضمونة تماما رغم أنها ستحاول النجاح والبقاء ومواجهة الاختلافات الكبيرة داخلها والمعارضة القوية خارجها ولكن من الواضح أنها أمام ائتلاف هش اجتمع على هدف واحد تم تحقيقه ثم ستبدأ الخلافات الحقيقية في الظهور ومن ثم فإنه رغم كل ذلك فإن الانتخابات الخامسة غير مستبعدة.

عاشرًا: ويتلاحظ أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة قد نجحت إلى حد كبير في أول اختبار تعرضت له حيث أصرت على تنظيم مسيرة الأعلام بالقدس يوم 15 يونيو، ثم قام الجيش الإسرائيلي بقصف بعض مواقع حركة حماس في قطاع غزة؛ ردا على إطلاق الفلسطينيين في غزة بالونات حارقة تجاه مستوطنات غلاف غزة.

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies